

مصعب الشوابكة | *Musab Shawabka
حارث الطوس | ** Hareth Altous

من الثكنة إلى البرلمان: سياسات الاستيعاب والاحتواء تجاه المتقاعدين العسكريين في الحياة النيابية الأردنية (2024-1989)

From the Barracks to the Parliament: Co-optation and Containment Policies Toward Military Retirees in Jordan's Parliamentary Life (1989-2024)

ملخص: ترصد هذه الدراسة الدور الذي أداه المتقاعدون من المؤسسات العسكرية والأمنية في الحياة النيابية الأردنية، من خلال عضويتهم في مجلس النواب الأردني، في الفترة 1989-2024، مع التركيز على العوامل التي أسهمت في ازدياد حضورهم خلال لحظات تاريخية مفصلية، ولا سيما بعد أحداث الربيع العربي. وتسعى لتحليل سلوك النواب، من خلفيات عسكرية، في التعامل مع الملفات التشريعية والرقابية المهمة؛ مثل تمرير التعديلات الدستورية، ومنح الثقة للحكومات، وطرح الأسئلة والاستجوابات، وتأثير ذلك في بنية مجلس النواب واتجاهاته. وقد لاحظت الدراسة أن نسبة تمثيل المتقاعدين العسكريين في المجلس تجاوزت نسبة الأصوات التي حصلوا عليها، وهذا يعكس التحولات السياسية التي أفرزتها تلك المرحلة. وخلصت إلى أن السلطة انتهجت سياسات استيعاب المتقاعدين العسكريين واحتوائهم، خصوصاً بعد بروز نواة معارضة في الشارع من هذه الفئة. وقد وُظف حضورهم النيابي لتعزيز أدوات الحكم، ودعم السياسات الموالية للحكومة، وتقليل الضغط الرقابي عليها.

كلمات مفتاحية: الأردن، العلاقات المدنية - العسكرية، مجلس النواب الأردني، المتقاعدون العسكريون، الرقابة البرلمانية، الربيع العربي، التعديلات الدستورية.

Abstract: This study examines the political role of retired military and security personnel in Jordan's legislative arena, focusing on their participation in the House of Representatives from 1989 to 2024. It highlights the structural and conjunctural factors that facilitated their growing presence, particularly during key political moments such as the post-Arab Spring period. The analysis explores the legislative and oversight behaviour of ex-military MPs, including their voting patterns on constitutional amendments, motions of confidence, and their use of parliamentary tools such as questions and interpellations. The findings reveal a disproportionate level of representation relative to their electoral support, indicating shifts in the political landscape. The study argues that the regime pursued policies of co-optation and incorporation, especially in response to emerging opposition within this group. Their parliamentary presence has been instrumental in consolidating regime authority, legitimizing pro-government policies, and limiting executive oversight, thereby reinforcing the stability of the ruling order.

Keywords: Jordan, Civil-military Relations, House of Representatives, Retired Military and Security Personnel/ Veterans, Parliamentary Oversight, Arab Spring, Constitutional Amendments.

* باحث في الشأن الأردني.

Researcher in Jordanian Affairs.

** صحفي وباحث، حاصل على الماجستير في العلوم الاجتماعية.

Journalist and Researcher, Holder of a Master's degree in Social Sciences.

Email: hal054@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

للمتقاعدين العسكريين دورٌ بارز في المجال السياسي العام في الأردن، إذ شهد حضورهم تصاعدًا ملحوظًا داخل مؤسسات الحكم والمعارضة، ضمن سياقٍ أوسع أدّت فيه المؤسسات العسكرية والأمنية أدوارًا مباشرة وغير مباشرة في الحياة السياسية. وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية الدور الذي أدّاه المتقاعدون العسكريون، خصوصًا خلال فترة الربيع العربي، فإن المعلومات المتوافرة عنهم لا تزال محدودة، باستثناء إشارات متفرقة في بعض المصادر⁽¹⁾. ثم إن معرفتنا بتطوّر دورهم وكيفية، منذ استئناف الحياة البرلمانية في الأردن عام 1989، تظل غير مكتملة، على الرغم من وجودهم المستمر في مجالس النواب المتعاقبة.

تسعى هذه الدراسة لفهم موقع الأردن ضمن إطار العلاقات المدنية - العسكرية. وهو حقل بحثي يشهد شُحًا في الأدبيات التي تناولت الحالة العربية، ولا سيما في الأنظمة الملكية. وتحاول، تحديدًا، تقديم مقارنة لفهم الدور الذي يؤديه النواب من خلفيات عسكرية وأمنية في مجلس النواب الأردني في الفترة 1989-2024، وتحليل مدى تأثيرهم في المشهد السياسي والتشريعي. وفي سعيها هذا، تطرح سؤالًا مركزيًا هو: ما الدور الفعلي الذي ساهم به النواب من خلفيات عسكرية وأمنية في مجلس النواب الأردني؟

للإجابة عن هذا السؤال، تهتم الدراسة بأمرين؛ الأول يصف الخصائص المهنية والاجتماعية للنواب ذوي الخلفية العسكرية والأمنية، من حيث توزيعهم المناطقي، والدوائر التي يمثّلونها، إضافة إلى خلفياتهم المهنية، والمؤسسات التي تقاعدوا منها قبل دخولهم مجلس النواب. أما الثاني، فيحلل سلوكهم النيابي تجاه أربع مسائل جوهرية: منح الثقة للحكومة، والتصويت على التعديلات الدستورية، ومستوى مشاركتهم في الرقابة البرلمانية عبر الاستجوابات والأسئلة النيابية، وتتبع المناصب التي شغلوها داخل المجلس.

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المحتوى الكمي والكيفي من خلال إنشاء قاعدة بيانات خاصة، استندت أساسًا إلى محاضر جلسات مجلس النواب، ومنشورات موقع المجلس الرسمي الإلكتروني، وتقارير المراسد النيابية، ومواقعها الإلكترونية (مركز الحياة - راصد⁽²⁾)، ومركز القدس للدراسات السياسية⁽³⁾، ودليل الحياة السياسية في الأردن⁽⁴⁾، بوصفها مراكز متخصصة في رصد الحياة النيابية في الأردن. وفي حال غياب المصدر المفتوح للتحقق من صحة البيانات الخاصة بخلفية النواب العسكريين، فإن نقصها استُكمل عبر تتبع الصحف والأخبار، وشبكات التواصل الاجتماعي.

وعلى الرغم من حضور المتقاعدين العسكريين في مجلس الأمة بغرفتيه (مجلس النواب المنتخب، ومجلس الأعيان الذي يعيّن الملك أعضاءه)، فإن عيّنة هذه الدراسة تقتصر على من هم في مجلس النواب. ويُقصد بمصطلح "المتقاعدين العسكريين" في الدراسة كل من خدم فعليًا في القوات المسلحة، أو المخابرات العامة، أو الأمن العام، أو الدفاع المدني، وتقاعد رسميًا، وفقًا لقانون التقاعد العسكري. وتستخدم الدراسة لغايات إجرائية، مصطلح "النواب العسكريين"، للدلالة على خلفية النواب الذين ينطبق عليهم هذا التعريف. وبناءً

1 Curtis R. Ryan, *Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State* (Columbia: Columbia University Press, 2018), p. 30.

2 ينظر: مركز الحياة - راصد، شوهدي في 2025/5/10، في: <https://bit.ly/43Zo6CN>.

3 ينظر: مركز القدس للحياة السياسية، شوهدي في 2025/5/10، في: <https://bit.ly/42OSaPo>.

4 ينظر: دليل الحياة السياسية في الأردن، شوهدي في 2025/5/10، في: <https://bit.ly/3RZfrc8>.

على هذا المعيار، استُبعد عدد من النّواب ممّن خدموا في السلك العسكري أو الأمني عدة أعوام، ثم استقالوا أو تركوا الخدمة، من دون تقاعد فعلي، سنداً للقانون.

أولاً: خلفية نظرية

يتناول هذا الجزء من الدراسة موضوعين؛ أولهما العلاقات المدنية - العسكرية، وثانيهما دور المجالس النيابية في الأنظمة السلطوية، وعلاقات الزبونية في الدول شبه الريعية، كما هو الشأن في حالة الأردن⁽⁵⁾.

وفيما يتصل بالعلاقات المدنية - العسكرية، تتمثل الوظيفة الأساسية للقوّات المسلحة في الدول الديمقراطية الحديثة في الدفاع عن الدولة من أي هجوم خارجي، أي خوض الحروب أو الاستعداد الدائم لها، بينما تقوم المؤسسات الأمنية بمهام حفظ الأمن الداخلي⁽⁶⁾، إلا أن الجيوش قد تتدخل للحفاظ على الاستقرار الداخلي، وفق مفهوم حراسة الدستور (أو النظام)⁽⁷⁾، وهذا يستدعي بالضرورة اعتقاد أن الجيوش والمؤسسات الأمنية ليست أدوات في يد النظم السياسية فحسب، بل هي أيضاً جهات فاعلة بذاتها⁽⁸⁾. وتستعين الدراسة بمفاهيم محددة، وتحليلات تجريبية لفهم الدور القسري والمعقد الذي تؤديه الجيوش في الحفاظ على أمن النظام والدولة⁽⁹⁾.

وعموماً، يشمل مفهوم العلاقات المدنية - العسكرية جميع أشكال التفاعل بين المكوّنين المدني والعسكري التي درسها المؤرخون وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة بمقاربات مختلفة. ويتضمن العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمجتمع، وبين الجيش والبيروقراطية الحكومية، إضافة إلى الديناميات الداخلية بين القادة العسكريين مؤسّساتياً داخل الجيش⁽¹⁰⁾. وينصبّ التركيز الأساسي، في مجال العلوم السياسية، على العلاقات بين النخب السياسية والقيادة العسكرية العليا في قمة هرم السلطة⁽¹¹⁾.

رصدت الدراسات على نحو متزايد تأثير المؤسسات العسكرية، بما فيها المصنّفة محترفة أو محايدة سياسياً بالمعنى المعياري في المجتمع، ويتمثل هذا التأثير في شبكة المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي تمتد إلى جميعات المتقاعدين والمحاربين القدامى⁽¹²⁾ التي تُشيد علاقات وروابط مع المشرّعين، لحماية مصالحهم

5 Gail J. Buttorff, *Authoritarian Elections and Opposition Groups in the Arab World* (London: Palgrave Macmillan Cham, 2019), p. 71.

6 زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين، ترجمة نبيل الخشن (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 58.

7 عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية وفماذج عربية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 14.

8 Risa A. Brooks, "Integrating the Civil-Military Relations Subfield," *Annual Review of Political Science*, vol. 22, no. 1 (May 2019), pp. 379-398.

9 Sheena Chestnut Greitens, *Dictators and Their Secret Police: Coercive Institutions and State Violence* (Cambridge: Cambridge University Press, 2016).

10 Risa A. Brooks, "Militaries and Political Activity in Democracies," in: Suzanne C. Nielsen & Don M. Snider (eds.), *American Civil-Military Relations: The Soldier and the State in a New Era* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2009), pp. 213-238.

11 Brooks, "Integrating the Civil-Military Relations Subfield," pp. 379-398.

12 James Burk, "The Military's Presence in American Society, 1950-2000," in: Peter D. Feaver & Richard H. Kohn (eds.), *Soldiers and Civilians: The Civil-Military Gap and American National Security*, 2nd ed. (Cambridge, Mass: MIT Press, 2001), pp. 247-274.

المؤسسية⁽¹³⁾. وتقتصر ريزا بروكس مدخلاً مختلفاً للفهم، عبر تطبيع وجود الجيش في الحياة السياسية، على اعتبار أن للجيش والمؤسسات الأمنية حضوراً ونفوذاً سياسياً لا يمكن اختزاله بالقوة القسرية الاستثنائية. فالجيش فاعل سياسي في حد ذاته، سواء أكان منخرطاً على نحو مباشر أم غير مباشر، شأنه في ذلك شأن الفواعل الأخرى داخل الدولة. وكما يناقش عزمي بشار، وبحكم التعريف، لا يوجد جيش بعيد عن السياسة⁽¹⁴⁾، نظراً إلى انخراطه اليومي في قضايا الأمن القومي والاستقرار السياسي. وتتطلب حماية مصالح الأجهزة القسرية وجود تمثيل لها داخل مؤسسات الدولة، لضمان الحفاظ عليها بوصفها مؤسسات محترفة بعيدة عن الانخراط في السياسة؛ إذ تدين بالولاء للدولة والعرش⁽¹⁵⁾.

إن فهم دور العسكريين في السياسة لا يقتصر على البُعد المعياري أو الرسمي المتعلق بتبعية العسكري للمدني، بل يمتد في الواقع، كما يشير عبد الفتاح ماضي، إلى ديناميات علاقات القوة القائمة بين مختلف الفاعلين، وفي حالات معينة تأخذ شكلاً رسمياً؛ مثل ظاهرة تحوّل الجنرالات والضباط المتقاعدين إلى سياسيين⁽¹⁶⁾. أما صامويل فاينر⁽¹⁷⁾، فيعرض آليات تدخل الجيش في السياسة، موضحاً أن الأنظمة غير الديمقراطية تستخدم وسائل متعددة للسيطرة على الكيانات القسرية، قد يتسم بعضها بملامح شكلية للتعددية السياسية، منها بناء شبكات المصالح، وتخصيص مناصب للعسكريين المتقاعدين، وفتح المجال الاقتصادي لهم، فيكتسب القادة والمؤسسات العسكرية نفوذاً سياسياً عبر التحالف مع مجموعات المصالح لتعزيز منافعهم، مستفيدين من الاحترام الشعبي أو الاجتماعي مصدرًا للتأثير. وقد تدفع النظرة الإيجابية إلى الجيش بعض المواطنين إلى المطالبة بدور أكبر له في إدارة الدولة، على نحو يتيح لبعض القادة استغلال ذلك لتعزيز أجنداتهم السياسية⁽¹⁸⁾.

يقدم ديفيد كوهين وأورال كروسان مقياساً تفصيلياً للسيطرة المدنية على الجيش، عبر خمسة مجالات⁽¹⁹⁾، هي: 1. تجنيد النخبة لقياس مدى تحكم العسكريين في المناصب السياسية أو توليهم لها؛ 2. السياسات العامة لقياس تأثير الجيش في القرارات غير المتعلقة بالأمن والدفاع؛ 3. الأمن الداخلي لقياس مدى مشاركة الجيش في عمليات الأمن الداخلي؛ 4. الدفاع الوطني لقياس مدى تحكم المدنيين في رسم سياسات الدفاع؛ 5. تنظيم الجيش لقياس مدى سيطرة المدنيين على العقيدة العسكرية، والتعليم، والمشتريات، والترقيات ... إلخ.

بالنسبة إلى الأردن، ربما لم تحظ العلاقات المدنية - العسكرية بكثير من الاهتمام في الأدبيات، لأن هذا البلد لم يشهد أي انقلابات عسكرية ناجحة. وفي المقابل، ثمة أدبيات محدودة تناولت أدوار الجيوش في تدعيم أركان

13 Deborah D. Avant, *Political Institutions and Military Change: Lessons from Peripheral Wars* (New York: Cornell University Press, 2019); Douglas L. Kriner, *After the Rubicon: Congress, Presidents, and the Politics of Waging War* (Chicago: University of Chicago Press, 2010).

14 بشار، ص 29.

15 Brooks, "Integrating the Civil-Military Relations Subfield."

16 عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية - العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة (الدوحة / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)، ص 63.

17 Samuel Edward Finer, "The Man on Horseback-1974," *Armed Forces & Society*, vol. 1, no. 1 (Fall 1974), pp. 5-27, accessed on 10/5/2025, at: <https://www.jstor.org/stable/45345905>

18 Joshua Kurlantzick, "People Abroad are Asking their Militaries to Save their Democracies. It Won't Work," *The Washington Post*, 13/4/2018, accessed on 10/5/2025, at: <https://acr.ps/1L9zRYj>

19 David Kuehn & Aurel Croissant, *Routes to Reform: Civil-Military Relations and Democracy in the Third Wave* (Oxford: Oxford University Press, 2023).

أنظمة الحكم الملكية العربية، ومنها الأردن. وعلى سبيل المثال، ناقش بيت مور فكرة أن الجيش والأجهزة الأمنية في الأردن تمثل أساساً لزيونية / ائتلافية اجتماعية تدعم النظام الملكي، وتشكل ركيزة في عسكرة المجال السياسي في الأردن⁽²⁰⁾. بينما لاحظ يوها ماكيلا تحرك الجيش ونُخبته ضمن نسق من "الأمموقراطيات" التي تعمل على موازنة مصالح النظام تحديداً، في مرحلة ما بعد الربيع العربي⁽²¹⁾.

وتُظهر المقارنة بين درجة الثقة بالمؤسسات المدنية والمؤسسات العسكرية في الأردن أن هذه المؤسسات تحظى بمستوى عالٍ من الثقة بين المواطنين، وفقاً لاستطلاعات الرأي المحلية والعربية؛ إذ أظهر استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية الأردني لعام 2023⁽²²⁾ أن نسبة الثقة بهاتين المؤسستين راوحت بين 92 و 93 في المئة، بينما سجل المؤشر العربي لعام 2022⁽²³⁾ نسبة ثقة مماثلة، راوحت بين 89 و 95 في المئة. ومن جهة أخرى، جاءت مستويات الثقة بمجلس النواب أدنى كثيراً؛ إذ بلغت 22 في المئة، في استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية، و 18 في المئة في المؤشر العربي. أما الأحزاب السياسية الأردنية، فواجهت تحديات أكبر في كسب ثقة الرأي العام؛ إذ لم تتجاوز نسبة الثقة بها 7 في المئة في المؤشر العربي، و 15 في المئة في استطلاع مركز الدراسات.

ويُرجع فارس بريزات تدني الثقة بمجلس النواب إلى خيارات الأردن الاستراتيجية التي تتجنب نشوء تحديات داخلية قد تؤثر في استقرار أنماط الحكم المجاورة، وفي معاهدة السلام مع إسرائيل، وهذا يؤدي إلى تقليل المجال الممنوح للمجلس، والحد من قدرته على ممارسة دور فاعل في التغيير أو الرقابة الحقيقية على الحكومة⁽²⁴⁾. ويشير استطلاع المؤشر العربي لعام 2017 / 2018 إلى أن مجلس النواب الأردني مصنف على أنه أضعف مقارنة بالمجلس الكويتي والمجلس المغربي، ضمن المجالس التشريعية في سياق الأنظمة العربية الملكية. فالأردنيون هم الأقل قناعةً بقدرة مجلسهم النيابي على محاسبة الحكومة⁽²⁵⁾. وعموماً، تحتاج الملاحظة الأبرز، بشأن علاقة الأنظمة الملكية العربية بالجيوش والأجهزة الأمنية، وكيفية استجابة هذه الأجهزة للتهديدات، إلى مزيد من الدراسة⁽²⁶⁾.

في الأردن، يظل الضباط والأفراد المتقاعدون، أو المستقيلون من الجيش والأجهزة الأمنية - بعد انتهاء خدمتهم في هذه المؤسسات - ضمن قوة الاحتياط مدة قد تصل إلى خمسة أعوام، وفقاً للقانون، يُطلب منهم خلالها

20 Sean Yom & Pete Moore, "The Fortress State: Extreme Militarization in Jordan," *Middle East Law and Governance*, vol. 16, no. 3 (2024), pp. 371-386.

21 Juha Mäkelä, "Security Elites in Egypt and Jordan after the Arab Spring: A Case Study on Securocracies' Role on National Security, Domestic Power Politics, Regional Order and Middle Eastern Alliance Making between 2011 and 2021," PhD. Dissertation, National Defence University, Helsinki, *Research Publications*, no. 51 (2023), p. 282.

22 مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، نتائج استطلاع الرأي العام: حكومة الدكتور بشر الخصاونة بعد مرور عامين ونصف على تشكيلها، استطلاع للرأي العام (عمان: 2 أيار / مايو 2023)، شوهدي في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/3Y5Xz2T>

23 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤشر العربي 2022، برنامج قياس الرأي العام العربي (الدوحة: كانون الأول / ديسمبر 2022)، شوهدي في 2025/2/18، في: <https://bit.ly/3GkBIUH>

24 فارس بريزات، "الانتخابات الأردنية: تركّز للسلطة بلا ديمقراطية"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (كانون الثاني / يناير 2011)، شوهدي في 2025/2/18، في: <https://bit.ly/3GfUUh7>

25 دانا الكرد ولؤي علي، "تقييم قوة المجالس التشريعية في ثلاث دول عربية وتصور الرأي العام العربي لها: حالات الأردن والكويت والمغرب"، سياسات عربية، مج 7، العدد 38 (أيار / مايو 2019)، ص 95.

26 Zoltan Barany, "Unrest and State Response in Arab Monarchies," *Mediterranean Quarterly*, vol. 24, no. 2 (Spring 2013), pp. 5-38.

حضور تدريبات عسكرية، ودورات تأهيلية، مع إمكانية استدعائهم للخدمة عند الحاجة إلى ذلك مدةً تصل إلى عامين⁽²⁷⁾. وبناءً على ذلك، تستمر العلاقة المؤسسية بين المتقاعد العسكري وجهازه السابق حتى بعد إنهاء خدمته رسمياً. وقد رصدت هذه الدراسة حالات فوز عسكريين بمقاعد نيابية بعد أشهر قليلة من تقاعدهم. وثمة جانب مهم متصل بحقي التصويت والترشح بالنسبة إلى العسكريين، فمنذ عام 1989 حتى عام 2022، أوقفت قوانين انتخاب مجلس النواب حق منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في التصويت في أثناء الخدمة، إلا أن قانون الانتخاب لعام 2022، تضمن تعديلاً جوهرياً من خلال استثناء المستخدمين المدنيين العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية، وهذا أتاح لهم التصويت من دون أن يشمل العسكريين النظاميين. وفي استطلاع للرأي العام أيد 69.8 في المئة من المستجيبين تصويت العسكريين في الانتخابات النيابية، مقابل 25.7 في المئة عارضوا ذلك⁽²⁸⁾. وبعد أحداث الربيع العربي، فرضت قوانين الانتخاب لمجلس النواب (في الأعوام: 2012، و2016، و2020) شرط استقالة الموظف العام، الراغب في الترشح لمجلس النواب، قبل 60 يوماً من موعد الاقتراع، بعد أن كانت المدة 30 يوماً فقط، ويشمل ذلك المرشحين العسكريين.

بالنسبة إلى دور المجالس النيابية في الأنظمة السلطوية، وهي المجالس التي سُدّرس دور المتقاعدين العسكريين فيها في الحالة الأردنية، يمكن الإشارة إلى أن أثر تقاسم السلطة ومشاركتها في استقرار الحكم يبقى غير واضح، بينما ترى بعض الدراسات أنه يعزز بقاء النظام عبر توزيع الربيع على النخب والقواعد الاجتماعية الموالية، إلا أن أبحاثاً أخرى تشير إلى مخاطره على الحكم⁽²⁹⁾. وبناءً عليه يُنظر إلى الأردن بوصفه نموذجاً لـ "السلطوية التنافسية"⁽³⁰⁾؛ إذ توفر الانتخابات فرصة محدودة للنخب ومؤيديها للتنافس على موارد الدولة التي تُوزَّع، بحسب توصيف إلين لوست، بآلية "المحسوبية التنافسية"⁽³¹⁾؛ فمن خلال المجالس النيابية، تمنح السلطة امتيازات خاصة للنخب المحلية الموالية لها عبر تمثيلها، وهذا يساعد في احتواء المطالبات بالتغيير، وتقليل الضغوط نحو تحوّل ديمقراطي حقيقي.

لا يشذُّ الأردن عن نمط "السلطوية الانتخابية" السائد عربياً⁽³²⁾ الذي تتعايش فيه مظاهر ديمقراطية شكلية على هيئة مجالس نيابية تعددية تضم شخصيات أو أحزاباً معارضة، مع ممارسات سلطوية ممنهجة تمنع الانتقال الديمقراطي. ولا تتيح الانتخابات في الأردن تنافساً حقيقياً على المناصب العليا⁽³³⁾؛ إذ يحتفظ الملك بصلاحيات تعيين أعضاء مجلس الوزراء ورئيسه، وإقالتهم (المادة 35 من الدستور)، إضافة إلى تعيين أعضاء مجلس الأعيان ورئيسه، وإقالتهم (المادة 40). ثم إن مجلس النواب لا يؤثر في تشكيل الحكومة، على الرغم

27 قانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية (الأردن: 1986)، تشريعات الأردن، شوهد في 2025/5/10، في: <https://acr.ps/1L9zSmH>

28 مركز القدس للدراسات السياسية، استطلاع الرأي العام: نظرة إلى البرلمان وقانون الانتخابات، استطلاع الرأي العام (2009)، ص 9. <https://acr.ps/1L9zRsA>، شوهد في 2024/6/26، في: 2025/5/13

29 Anne Meng, Jack Paine & Robert Powell, "Authoritarian Power Sharing: Concepts, Mechanisms, and Strategies," *Annual Review of Political Science*, vol. 26, no. 1 (June 2023), pp. 153-173.

30 Ellen Lust, "Competitive Clientelism in the Middle East," *Journal of Democracy*, vol. 20, no. 3 (July 2009), p. 122.

31 Ibid.

32 خديجة أوبدة، "الانتخابات السلطوية وجماعات المعارضة في العالم العربي"، سياسات عربية، مج 12، العدد 70 (أيلول/ سبتمبر 2024)، ص 141-153.

33 Ryan.

من أن الحكومة التي تفشل في نيل ثقته تستقيل (المادة 54). لهذا، تتحوّل الانتخابات إلى أداة لتعزيز النظام القائم عبر إعادة إنتاج آليات توزيع المحسوبية مثلما يحدث في الأنظمة الاستبدادية⁽³⁴⁾.

ويشير باحثون إلى أن مجالس النواب، في الأنظمة الاستبدادية والسلطوية، توفر مجالاً لما يُعرف بـ "المساومة الخاضعة للرقابة" Controlled Bargaining؛ إذ يمكن أن تقدّم السلطة تنازلات سياسية لأحزاب المعارضة ضمن إطار منضبط يضمن بقاءها في موقع الهيمنة⁽³⁵⁾. وتندرج هذه المساومة في نسقين رئيسيين: اقتسام الموارد، أو إعادة توزيع السلطة وموضعها⁽³⁶⁾. وتناقش بعض الأدبيات إمكانية توظيف الانتخابات والمجالس النيابية أداةً ضمن سياسات احتواء "المعارض المحتمل"⁽³⁷⁾، إذ يُستمال المنافسون السياسيون⁽³⁸⁾ عبر إعادة توزيع المكتسبات، من دون أن يصل ذلك إلى تقاسم فعلي وحقيقي للسلطة. وعموماً، تفضّل الأنظمة السلطوية تقديم تنازلات مؤقتة، بدلاً من إرساء شراكة سياسية دائمة⁽³⁹⁾؛ إذ إن توسيع الامتيازات يمنح القوى السياسية والمجتمعية قدرة طويلة الأمد على التأثير في صنع السياسات العامة، وهو ما تسعى هذه الأنظمة لتجنبه.

مثّلت مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في مجلس النواب والحكومة جزءاً من استراتيجية استيعاب المعارضة في الأردن؛ إذ تولت الجماعة حقائب وزارية مؤثرة في السياسات التعليمية والدينية، وهو ما أتاح لها التأثير في صنع القرار من الداخل، وانتقلت بذلك من المعارضة في الشارع إلى التعبير عن مطالبها في المجلس⁽⁴⁰⁾. واعتمدت الدولة على استيعاب المعارضين بتعيينهم وزراء أو أعضاء في مجلس الأعيان، على نحو ينسجم مع ما ذكرته إلين لوست⁽⁴¹⁾ بخصوص الانتخابات النيابية في الأردن، بوصفها "ساحة لتوزيع المحسوبية في المقام الأول"؛ إذ تُستخدم العملية الانتخابية لإعادة توزيع النفوذ والامتيازات، بدلاً من تمثيل سياسي حقيقي.

وتتبع راسل لوكاس⁽⁴²⁾ دور مؤسسات الدولة في تعزيز استقرار النظام الملكي الأردني منذ عام 1988، وذلك في مواجهة التحديات الأمنية والأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد. ويبرز لوكاس استراتيجيات بقاء النظام الملكي وصموده، التي شملت عدة إجراءات أساسية، منها تكييف القواعد الدستورية بما يتناسب مع الظروف السياسية والأمنية، وتعزيز الانقسامات بين المعارضة لخفض قدرتها على التوحد أو التحدي الفاعل للنظام، في

34 E. Lust-Okar, "Competitive Clientelism in Jordanian Elections," in: Ellen Lust-Okar & Zerhouni Saloua (eds.), *Political Participation in the Middle East* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2008), pp. 75-94.

35 Jennifer Gandhi, "Coordination Among Opposition Parties in Authoritarian Elections," a Paper Prepared for Presentation at the Conference Dictatorships: Their Governance and Social Consequences, Princeton University, April 25-26, 2008.

36 Meng, Paine & Powell.

37 Barbara Geddes, Joseph George Wright & Erica Frantz, *How Dictatorships Work: Power, Personalization, and Collapse* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018).

38 Meng, Paine & Powell.

39 Ibid.

40 Gandhi.

41 Ellen Lust-Okar, "Elections under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan," *Democratization*, vol. 13, no. 3 (January 2006), pp. 456-471.

42 Russell E. Lucas, *Institutions and the Politics of Survival in Jordan: Domestic Responses to External Challenges, 1988-2001* (New York: State University of New York Press, 2005).

مقابل تعزيز ائتلاف مؤسسات الدولة وتحالفها. وقد ساعد ذلك في تصليب البنية الداخلية للنظام، وتوحيد القوى التي تدعمه، لضمان استمراريته في وجه التهديدات.

يصف علي محافظة تجربة الحكم في الأردن بـ "الديمقراطية المقيدة"⁽⁴³⁾؛ إذ مثّلت توجّهاً نحو اللبلة السياسية بعد عام 1989، استجابةً للضغوط الاقتصادية، لكنها سرعان ما تعرّضت بسبب قيود متصاعدة فرضتها الدولة على الأحزاب والصحافة والحريات العامة⁽⁴⁴⁾، على نحو حدّد من تطورها، وأبقاها في إطار مُتَحَكِّم فيه، باستخدام ممارسات وقوانين تتسم بشبهات عدم الدستورية⁽⁴⁵⁾.

ويرى غلين روبنسون⁽⁴⁶⁾ أن الأردن يمثّل نموذجاً لما يُعرف بـ "الديمقراطية الدفاعية" Defensive Democracy؛ إذ تعتمد الدولة هذه الاستراتيجية لحماية النظام السياسي القائم في مواجهة الأزمات. وقد كانت السلطة في الأردن، تلجأ إلى الانتخابات والانفتاح السياسي الجزئي، لامتناس الضغوط الناتجة من الأزمات الاقتصادية أو مطالب الإصلاح السياسي، وهذا الأمر مكنها من تجاوز الأزمات من دون إحداث تغييرات جوهرية في بنية الحكم.

ثانياً: المتقاعدون العسكريون في الحالة الأردنية

تكتسب دراسة النّوّاب من خلفيات عسكرية وأمنية أهميتها من طبيعة المؤسسات التي خدموا فيها، باعتبارها مؤسسات تشكّل هوية منتسبيها، وتنتج - كما يرى جوزيف مسعد - خطأً محدداً من "الذوات الموطنة"⁽⁴⁷⁾؛ بمعنى تشكيل وطنيين يختلفون عن أولئك الذين هم خارج تلك المؤسسات، فوطنيتهم لا تستند إلى ذات تشكّلت وطنياً فحسب، بل يتجسد دورهم أيضاً في الدفاع عن هذه الذات نفسها⁽⁴⁸⁾. وهذا التمايز يجعل حضورهم في المشهد السياسي امتداداً لتلك الهوية المؤسسية التي تمنحهم شرعية مستمدة من عملهم السابق في خدمة أجهزة الدولة.

تاريخياً، كانت السردية العامة ترى الجيش والأجهزة الأمنية وخرّانها البشري من عشائر شرق الأردن دعائم للنظام⁽⁴⁹⁾. وعلى الرغم من أن المؤسسات العسكرية والأمنية ضمّت مجتدين من الضفتين، الشرقية (الأردن اليوم) والغربية (الضفة الغربية في فلسطين)، على حدّ سواء، مع إعلان قرار الوحدة بين الضفتين عام 1950، فقد فصل البريطانيون حينئذٍ بين الكتائب البدوية والحضرية فصلاً تاماً⁽⁵⁰⁾. ومع أحداث أيلول/ سبتمبر

43 علي محافظة، الديمقراطية المقيدة - حالة الأردن: 1989-1999 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

44 تشير مصطلحات، مثل السلطوية الانتخابية والسلطوية التنافسية وشبه الديمقراطية، إلى ذلك النموذج من الدكتاتوريات التي تعقد انتخابات شبه تنافسية على نحو دوري. بشأن المصطلحات المختلفة المتعلقة بالدكتاتورية الانتخابية والتمييز بينها، ينظر:

Natasha M. Ezrow & Erica Frantz, *Dictators and Dictatorships: Understanding Authoritarian Regimes and their Leaders* (New York: The Continuum International Publishing Group, 2011).

45 محافظة، ص 320-322.

46 G. E. Robinson, "Defensive Democratization in Jordan," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 30, no. 3 (August 1998), pp. 387-410.

47 جوزيف مسعد، آثار استعمارية: تشكيل الهوية الوطنية في الأردن، ترجمة شكري مجاهد (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2019)، ص 173.

48 المرجع نفسه.

49 Tariq Tell, *The Social and Economic Origins of Monarchy in Jordan* (New York: Palgrave MacMillan, 2013), p. 4.

50 غازي الخليلي، "الدور السياسي للجيش الأردني 1921-1973"، شؤون فلسطينية، العدد 33 (1974)، ص 74.

1970⁽⁵¹⁾، غادر حوالي ثلاثة آلاف جندي أردني من مختلف الرتب، ومعظمهم من سلاح الهندسة والمدفعية، إلى سورية⁽⁵²⁾. وعلى إثر ذلك، أقال الجيش "كافة العناصر التي يمكن أن يتسرب لها الشك في ولائها، ومعظم هؤلاء كانوا من عسكريين من أصول فلسطينية"⁽⁵³⁾، فمثلاً، سُرّحت دائرة المخابرات العامة نحو ثلث منتسبيها، بزعم ارتباطهم بالفصائل الفلسطينية الفدائية، كما يروي مدير عام الدائرة حينئذٍ نذير رشيد⁽⁵⁴⁾.

لقد انعكست أحداث أيلول/ سبتمبر 1970 على البنية الاجتماعية للأجهزة الأمنية والجيش الذي عمد إلى خلق توازن عشائري للأردنيين من أصول شرقية في صفوفه، لضمان عدم توظيفه في أي حركة معارضة، فغدا قوام الجيش وأجهزة الأمن من أبناء القبائل والعشائر الشرق أردنية. وفي حين أصبحت هذه العشائر خزّان تزويد الجيش وأجهزة الأمن بالكوادر البشرية، أصبح الجيش والأمن أداتي العنف القانوني، وقاعدة الحكم اجتماعياً. وهنا، يمكن للبُعد القبلي أن يؤدي دوراً محورياً في تشكيل الجيش، وفي إدارة العلاقات المدنية - العسكرية أيضاً، سواء كان ذلك بين الجيش والسلطة، أو بين القبائل الموالية والمنافسة والمعارضة⁽⁵⁵⁾. ويشير صامويل هنتنغتون Samuel Huntington إلى أن المبنى الاجتماعي يساهم في تدخل الجيش في السياسة؛ فكلما زاد تسييس قوى اجتماعية في الدولة زاد تسييس الجيش، وهذا يؤدي إلى إضعاف المؤسسات السياسية⁽⁵⁶⁾.

اهتمّ الأردن بالمتقاعدين العسكريين منذ منتصف السبعينيات، بوصفهم امتداداً للمؤسسة العسكرية الأردنية التي ساهمت في تأسيس الدولة، وإنشاء هويتها، عام 1921، وأنشأت إطاراً قانونياً لهم، عام 1974، يحمل اسم "المؤسسة الأردنية للمتقاعدين العسكريين"⁽⁵⁷⁾. وترتبط هذه المؤسسة العسكرية برئيس الوزراء مباشرة، وتتمتع باستقلال مالي وإداري، وتسعى لتحسين الأوضاع المالية والمعنوية بالنسبة إلى المتقاعدين العسكريين الذين خدموا فعلياً، ضباطاً وأفراداً، في الجيش والأجهزة الأمنية⁽⁵⁸⁾. وتوجّه في الوقت ذاته رسالة إلى زملائهم الذين لا يزالون في الخدمة مفادها أنهم محل رعاية واهتمام. وفي هذا السياق، يشكّل الجيش، بحسب بشارة، طبقة اجتماعية ذات مصالح محددة، على وعي بها، ويتعامل مع المجتمع وفقاً لهذه المصالح عبر التعاون أو التفاوض أو الصراع، بحسب الظروف⁽⁵⁹⁾.

51 تفجرت، في أيلول/ سبتمبر 1970، أحداث دامية بين القوات المسلحة الأردنية والمنظمات الفلسطينية، عُرفت بأحداث "أيلول الأسود"، بعد تصاعد التوترات بينها، وأدت إلى سقوط قتلى وجرحى من الطرفين. انتهت الأزمة بعد شهور من الصراع؛ إذ تمكن الجيش الأردني من استعادة السيطرة على المناطق التي كانت تتمركز فيها المنظمات الفلسطينية، وأدى ذلك إلى تقليص وجودها في الأردن، كما أحدث تغييرات في السياسة الداخلية الأردنية. ينظر: أكرم زعيتر، يوميات أكرم زعيتر: سنوات الأزمة 1967-1970 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019).

52 نذير رشيد، مذكراتي حساب السرايا وحساب القرايا، ط 5 (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2015)، ص 178.

53 الخليلي، ص 145.

54 رشيد، ص 189.

55 المرجع نفسه، ص 48.

56 مهند مصطفى، "العسكر ودوره في التحوّل الديمقراطي - العسر والتعزّز الديمقراطي، ثلاث حالات دراسية"، في: الجيش والسياسة في مرحلة التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، محمد جمال باروت (محرر) (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 539-564.

57 تغيّر اسمها في عام 1977 ليصبح "المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى".

58 قانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى، رقم 26، 1977، المادة 2، شوهد في 2025/5/10، في: <https://acr.ps/1L9zREM>

59 بشارة، ص 21.

لقد شغل كبار المتقاعدين العسكريين مناصب عليا في الدولة؛ إذ كانوا رؤساء وزراء، ووزراء، ومحافظين، وسفراء، ورؤساء هيئات مستقلة. فعلى سبيل المثال، شغل المتقاعدون العسكريون 45.8 في المئة من رئاسة الحكومات خلال عهد الملك الحسين بن طلال (1935-1999)، بدءاً من الحكومة العسكرية برئاسة محمد داود في أيلول/ سبتمبر 1970 حتى عام 1999⁽⁶⁰⁾.

ومع تسلّم الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم، عام 1999، قلّ الاعتماد مرحلياً على المتقاعدين العسكريين في المناصب العليا، لمصلحة طبقة رجال الأعمال والتكنوقراط⁽⁶¹⁾؛ فقد ترأس المتقاعدون العسكريون 15.7 في المئة⁽⁶²⁾ من الحكومات، منذ بداية عهده حتى الحكومة الثالثة والأربعين (2020-2024). وعلى الرغم من أنه هو ووالده، الملك حسين، درسا العلوم العسكرية في أكاديمية ساندهيرست Royal Military Academy Sandhurst، فإن الملك عبد الله الثاني خدم فعلياً في صفوف الجيش العربي الأردني، حتى تقلّد رتبة لواء. وخلفية الحاكم العسكرية تدفع إلى تفضيل مصالح المؤسسة العسكرية على باقي الفئات الاجتماعية، على نحو يمنح الجيش نفوذاً يتجاوز المجال العسكري، ليشمل الشؤون المدنية أيضاً⁽⁶³⁾.

أصبح التوجه العام لنظام الحكم، في مطلع الألفية، هو إعادة صوغ القواعد الاجتماعية لدعائم العرش الملكي، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الصلة القائمة بين النظام والجيش. وبدا ذلك، على حدّ تعبير جوزيف مسعد، ضرورياً لـ "تأمين النظام بعد اندلاع الانتفاضة (الفلسطينية) الثانية، والغزو الأميركي للعراق"⁽⁶⁴⁾؛ فعُيّن عسكريون سابقون في مناصب عليا في الدولة، مثل رئاسة الوزراء ورئاسة الديوان الملكي، وأظهر النظام حرصاً خاصاً على رعاية أصحاب الرتب العليا من سلك الضباط، ومكافأاتهم، ووزّع امتيازات لتشمل عموم "رفاق السلاح"⁽⁶⁵⁾، وهو المصطلح الذي يستخدمه الملك باستمرار لوصف المتقاعدين العسكريين في خطابه ولقاءاته إليّاهم.

بقي دور المتقاعدين العسكريين مهماً على صعيد البنية السياسية العامة في الأردن، ضمن سياق أوسع تؤدي فيه المؤسسات الأمنية دوراً سياسياً. فمنذ عودة الحياة البرلمانية، تركزت شكاوى ناشطي المجتمع المدني ومرشحي المعارضة من تدخل دائرة المخابرات في حملات المرشحين الانتخابية. وقد أشارت برقية، مسربة من السفارة الأميركية عام 2007، إلى وجود نواب من المتقاعدين من دائرة المخابرات العامة، ووجود نوع من العلاقة بين الدائرة وبعض النواب⁽⁶⁶⁾.

60 بيانات الدراسة (قاعدة البيانات التي جمعها الباحثان).

61 طارق التل، "الربيع المُبكر في الأردن: تمرد العسكريين المتقاعدين"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الوسط، العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية، 2015/11/4، شوهد في 2025/4/21، في: <https://bit.ly/4cGRuQt>

62 بيانات الدراسة.

63 طيبي غماري، الجندي والدولة والثورات العربية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 47.

64 Joseph Massad, "Producing the Palestinian as other: Jordan and the Palestinians," in: Roger Heacock (ed.), *Temps et espaces en Palestine: Flux et résistances identitaires* (Beirut: Presses de l'Ifpo, 2008), pp. 273-292.

65 أطلق الملك عام 2021 برنامج "رفاق السلاح" لدعم المتقاعدين العسكريين، يشمل إنشاء نافذة تمويلية مدعومة لهم، ومسارات خاصة بهم في الدوائر الحكومية، وإحاقهم بدورات تدريبية، لتمكينهم بعد التقاعد، وإطلاق برنامج عروض تجارية لهم تشمل خصومات نقدية، وخصص يوم للوفاء للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى. ينظر: "الملك يوجه للمباشرة بتنفيذ برنامج 'رفاق السلاح' لدعم المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى، موقع الملك عبد الله الثاني بن الحسين 2021/2/15، شوهد في 2025/5/13، في: <https://acr.ps/1L9zS1C>

66 Pete W. Moore, "A Political-Economic History of Jordan's General Intelligence Directorate: Authoritarian State-Building and Fiscal Crisis," *The Middle East Journal*, vol. 73, no. 2 (2019), pp. 242-262.

تأتي هذه الدراسة في سياق فهم لحظة الربيع العربي، باعتبار أن مقومات التحرك عام 2011 يمكن تتبعها محلياً، مع بروز بوادر تحرك للمتقاعدين العسكريين عام 2010⁽⁶⁷⁾؛ إذ اشتمل بيان لهم على انتقاد لاذع لسياسات الملك، فيما فهم بوصفه مفارقة مذهلة في الأعراف السياسية الأردنية⁽⁶⁸⁾، وانتقد البيان تدخل مراكز النفوذ والعائلات الحاكمة، ورجال الأعمال في شؤون البلاد، وضعف الحكومة أمام الضغوط الأميركية والإسرائيلية، وحذر من مسألة "الوطن البديل"، ودعا إلى إنشاء حكومة وطنية تدافع عن البلاد، وتعيد الاعتبار للهوية الوطنية الأردنية⁽⁶⁹⁾.

وتتابعت بيانات المتقاعدين العسكريين للتعبير عن سخطهم تجاه سياسات الحكم؛ إذ أصدر الملتقى الوطني لمتقاعدي المخابرات العامة بياناً في عام 2012، ينتقد الفساد السياسي المستشري في مفاصل الدولة⁽⁷⁰⁾، وانخرط العديد من المتقاعدين العسكريين والأمنيين في الحراك الشعبي الأردني (2011-2013)، وساهم بعضهم في تأسيس أحزاب معارضة، مثل حزب المؤتمر الوطني وحزب الشراكة والإنقاذ. وفي المقابل، كان هناك فريق آخر من كبار المتقاعدين العسكريين الذين أصدروا بيانات تأييد ولاء للملك والنظام، محاولين نزع الشرعية عن رفاقهم الساخطين، وإظهار دعمهم الكامل للنظام⁽⁷¹⁾.

سارع الملك إلى لقاء مجموعات متفرقة من المتقاعدين العسكريين في منازل قيادات عسكرية متقاعدّة⁽⁷²⁾، ووجه الحكومة، في آذار/ مارس 2012، إلى تخصيص 15 شباط/ فبراير من كل عام للاحتفال بالمتقاعدين العسكريين⁽⁷³⁾، وقال لهم إن "دعمكم وتحسين ظروفكم في صميم أولوياتنا وصب اهتماماتنا"⁽⁷⁴⁾.

جاءت هذه الإجراءات في إطار المنافسة بين المعارضة الجديدة غير التقليدية ونظام الحكم على المتقاعدين العسكريين الذين شعر بعضهم بتهميش الدولة لهم. وفي الوقت نفسه، سعى النظام لعزل إحدى ركائزه الأساسية عن التجاذبات السياسية، عبر إغداق الامتيازات المعيشية والتسهيلات المالية على العسكريين؛ إذ يعدّ ضمان المزايا الاقتصادية للقوات المسلحة بمنزلة تأمين حصتها من مكاسب بقاء النظام في السلطة⁽⁷⁵⁾.

يمارس الأردن ما تسميه آن ماري بايلوني بـ "عسكرة الرفاهية"⁽⁷⁶⁾، عبر تقديم امتيازات تفضيلية؛ مثل زيادة مشاريع الإسكان والمكافآت، وتخصيص منح دراسية لأبناء العسكريين، إلى جانب أسواق تعاونية تفضيلية، ورعاية طبية متخصصة. فحتى عندما قررت الدولة "رفع يدها" عن كثير من أشكال الرعاية الاجتماعية،

67 إلى جانب حركات احتجاجية أخرى، مثل حراك المعلمين وعمال المياومة.

68 Ryan.

69 "بيان الوطنية للمتقاعدين العسكريين"، عمون نيوز، 2010/5/1، شوهد في 2023/12/7، في: <https://bit.ly/4k31F4v>

70 علي محافظة، المعارضة السياسية الأردنية في مئة عام 1921-2021 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021)، ص 273.

71 "بيان المتقاعدين العسكريين"، وكالة زاد الأردن الإخبارية، 2012/9/16، شوهد في 2023/12/7، في: <https://bit.ly/3GI5AuG>

72 "حوار الملك مع متقاعدين عسكريين"، عمون نيوز، 2012/10/31، شوهد في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/3S3Y7Te>

73 "الملك يوجه الحكومة لإعلان الخامس عشر من شباط في كل عام يوماً وطنياً للوفاء والاحتفال بالمحاربين القدامى"، وكالة الأنباء الأردنية، 2012/3/21، شوهد في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/3YBNXwP>

74 عبد الله بن الحسين، "هذا يومكم، وكل أيام الوطن أيامكم. إخواني وأخواتي رفاق السلاح المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى [...]"، إكس، 2020/2/15، شوهد في 2022/12/25، في: <https://bit.ly/4iwR5S3>

75 غماري، ص 17.

76 Anne Marie Baylouny, "Militarizing Welfare: Neo-Liberalism and Jordanian Policy," *The Middle East Journal*, vol. 62, no. 2 (Spring 2008), pp. 277-303.

شهدت المؤسسات العسكرية والأمنية نموًا في موازنة كل منهما، وشكّلت مخصصاتهما في بعض الأعوام ربع الموازنة العامة⁽⁷⁷⁾. وتُعدُّ تلك الحوافز وسيلة للارتقاء الاجتماعي، وهذا يزيد من الإقبال على الانضمام إلى هاتين المؤسستين، ويمكن النظام من انتقاء الأكثر ولائًا لحمايته⁽⁷⁸⁾.

يمكن فهم الانتخابات ومجلس النواب في الأردن على أنها ساحتان صراع دائم بين الحكومة والمعارضة؛ إذ تركّز الصراع طوال أعوام في طبيعة العملية الانتخابية ذاتها⁽⁷⁹⁾، فتنافست القوى السياسية في المملكة على مسألة التمثيل في مجلس النواب، على نحو جعل الانتخابات وقوانينها مثارًا للخلاف. ومنذ استئناف الحياة البرلمانية في نيسان/ أبريل 1989، صدر قانون انتخاب مؤقت لكل دورة انتخابية، حتى عام 2016، ولم تكن فترة الربيع العربي استثناءً من هذه القاعدة.

ثالثاً: النقاش والنتائج

استندت الدراسة، مثلما أشرنا إلى ذلك، إلى قاعدة بيانات أُعدَّت لها على نحو خاص. وفي هذا القسم، نعرض أبرز النتائج المرتبطة بالأسئلة المتعلقة بها، ابتداءً بتناول السمات والخصائص الأساسية التي تميّز عيّنة الدراسة، إضافة إلى تحليل "السلوك النيابي" للنواب العسكريين، وتوجهاتهم، وأدائهم داخل المجلس، وآليات تفاعلهم مع القضايا المفصلية، مثل التعديلات الدستورية والثقة بالحكومة.

1. الخصائص والمميزات

يبحث هذا الجزء في تحليل الخصائص المهنية والاجتماعية التي تميّز النواب العسكريين في الأردن، ويتتبع الدوائر الانتخابية التي تفرزهم، ويرصد خلفياتهم المهنية، والمؤسسات التي خدموا فيها، إضافة إلى بيان آخر رتبة عسكرية حصل عليها كل منهم قبل دخوله مجلس النواب.

أ. تطوّر حضور النواب العسكريين في مجلس النواب

جاءت هبة نيسان/ أبريل 1989 إثر أزمة اقتصادية حادة، انخفض فيها سعر صرف الدينار الأردني، وارتفعت مستويات الدين الداخلي والخارجي إلى 188 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁸⁰⁾؛ ما دفع المحتجين إلى المطالبة بإقالة حكومة زيد الرفاعي (1985-1989)⁽⁸¹⁾، ومحاكمة المسؤولين عن الفساد، وتأسيس الحياة الديمقراطية، عبر إجراء الانتخابات، وإطلاق الحريات العامة، وإلغاء الأحكام العرفية⁽⁸²⁾. واستجابةً لهذه المطالب، قررت

77 Ibid.

78 Ibid.

79 Ryan.

80 فهمي الكتوت، الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن: أسباب ونتائج (عمّان: الآن ناشرون وموزعون، 2020)، ص 55.

81 هذه هي الحكومة الرابعة التي شكّلها الرفاعي. ينظر: "دولة السيد زيد سمير الرفاعي 1973-1989"، مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي، شوهد في 2025/4/21، في: <https://shorturl.at/xclqC>

82 نوزاد الساطي، زيد بن شاكر من السلاح إلى الانفتاح (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2019)، ص 414.

الدولة إنهاء أكثر من 22 عامًا من الأحكام العرفية⁽⁸³⁾ التي شهدت حظر الأحزاب السياسية، وتقييد الصحافة والإعلام، وتجريف الحياة العامة. وفي هذا الإطار، جرت انتخابات مجلس النواب الحادي عشر، بعد انقطاع منذ عام 1967؛ إذ عدّلت الحكومة قانون الانتخاب، ليُجرى الاقتراع في الضفة الشرقية فحسب، بعد تعديل الدوائر الانتخابية والمقاعد الخاصة بها⁽⁸⁴⁾، إثر فك الارتباط مع الضفة الغربية الفلسطينية عام 1988.

وصلت نسبة الاقتراع حينئذٍ إلى 53 في المئة على مستوى الأردن، لاختيار 80 نائبًا. وركّزت الأدبيات على فوز قوى المعارضة بحوالي نصف عدد مقاعد المجلس⁽⁸⁵⁾؛ إذ حصل الإخوان المسلمون على 20 مقعدًا، بنسبة 25 في المئة⁽⁸⁶⁾، وحصل التيار الديمقراطي على 12 مقعدًا، بنسبة 15 في المئة⁽⁸⁷⁾. لكن ظلّ "الفيل في الغرفة"؛ إذ فاز تسعة نواب من المتقاعدين العسكريين، بنسبة 11.25 في المئة من أعضاء المجلس، وهو ما يمثل تحولاً مركزياً في الحضور العسكري في الحياة السياسية الأردنية.

برزت لاحقاً ملامح متعلّقة بحضور النواب العسكريين في مجلس النواب، أهمها تعاظم حضورهم كلما قاطعت الأحزاب السياسية المعارضة الانتخابات؛ إذ يملأ النواب العسكريون حصةً من هذا الفراغ، مع بعض الاستثناءات. إضافة إلى اعتبارات موضوعية أخرى، متعلّقة بإرادة السلطة في إقرار سياسات عامة تحوز شرعية مجلس النواب، على الرغم من أنها قد لا تحظى بدعم شعبي. وفي هذا السياق، تلاحظ بوتورف أن مراكز قوة النظام لم تتردّد في تقديم دعمها عند الحاجة⁽⁸⁸⁾.

يُظهر الجدول (1) ارتفاعاً ثابتاً، بنسبة تقارب 2 في المئة، في عدد النواب العسكريين منذ الربيع العربي عام 2011؛ إذ بلغت نسبتهم 14.1 في المئة في المجلس السادس عشر (2010-2012)، وارتفعت إلى 16.6 في المئة في المجلس السابع عشر (2012-2016)، ثم إلى 17.69 في المئة في المجلس الثامن عشر (2016-2020)، وصولاً إلى 20.7 في المئة في المجلس التاسع عشر (2020-2024).

83 طالب عوض، *التحولات الديمقراطية في الأردن 1989-1999* (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000)، ص 10.

84 قانون الانتخاب المعدل رقم 22 لسنة 1986.

85 Mustafa Hamarneh, "Democratization in the Mashreq: The Role of External Factors," in: George Joffe & Alvaro Vasconcelos (eds.), *The Barcelona Process: Building a Euro-Mediterranean Regional Community* (London: Frank Cass & Co., 2000), pp. 77-95.

86 شاكر جرار ودعاء علي، "الإخوان المسلمون في الأردن ستة عقود من الانتخابات النيابية"، *حبر*، 2018/4/18، شوهدي في 2023/12/31، في: <https://2u.pw/nU7bQFe>

87 عوض، ص 13.

88 Buttorff, p. 106.

الجدول (1)

تطور نسبة حضور النواب العسكريين

المجلس وفترة الانعقاد	نسبة الاقتراع (في المئة)	عدد النواب	نسبة النواب العسكريين (وتطور حضورهم في المئة)	أبرز التيارات المشاركة أو المقاطعة	ملاحظات
الحادي عشر (1993-1989)	53	80	11.25 (00)	شاركت جميع القوى السياسية المعارضة والموالية.	أول مجلس نواب، بعد 22 عامًا من الأحكام العرفية. ترأس إسلاميون المجلس ثلاث دورات برلمانية. ألغى المجلس الأحكام العرفية، وأقرّ قوانين المطبوعات والأحزاب. حُلّ المجلس، ولم يستكمل مدته.
الثاني عشر (1993-1997)	54	80	16.25 (+5)	شاركت جماعة الإخوان المسلمين، وقاطعت بعض القوى السياسية الانتخابات، بسبب تعديل قانون الانتخاب.	شهد توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل (اتفاقية وادي عربة عام 1994)، وحُلّ المجلس.
الثالث عشر (1997-2001)	45	80	28.75 (+12.5)	قاطعت جماعة الإخوان المسلمين الطرف المعارض الأبرز في البلاد، وبعض الأحزاب اليسارية.	شهد هذا المجلس نقل الحكم إلى الملك عبد الله الثاني، بعد وفاة الملك الحسين، وتم حله.
الرابع عشر (2003-2007)	58	110	22.72 (-6)	شاركت جماعة الإخوان المسلمين.	عُقدت أول انتخابات نيابية في عهد الملك عبد الله، بعد تعطيل الحياة البرلمانية قرابة عامين، وحلّ المجلس قبل انتهاء مدته.
الخامس عشر (2007-2010)	57	110	20 (-2.72)	شاركت مختلف الأحزاب والقوى السياسية.	حُلّ المجلس قبل نهاية مدته الدستورية؛ إذ طاردت نوابه تُهم التزوير.
السادس عشر (2010-2012)	53	120	14.16 (-5.84)	قاطعت جماعة الإخوان المسلمين بسبب قانون الانتخاب وتُهم التزوير.	شهد هذا المجلس فترة الاحتجاجات في الربيع العربي، وعُدّل فيه الدستور أول مرة منذ عام 1984، وحُلّ المجلس قبل انتهاء مدته.

ملاحظات	أبرز التيارات المشاركة أو المقاطعة	نسبة النواب العسكريين (وتطور حضورهم) (في المئة)	عدد النواب	نسبة الاقتراع (في المئة)	المجلس وفترة الانعقاد
أُجريت الانتخابات بإشراف هيئة مستقلة، وفق قانون جديد يعتمد القائمة النسبية المفتوحة والصوت الواحد، وحُلَّ المجلس.	قاطعت جماعة الإخوان المسلمين الانتخابات، مع قوى شعبية أخرى، احتجاجًا على قانون الانتخاب.	16.66 (+2.5)	150	56.69	السابع عشر (2016-2012)
شهد المجلس استقالة الحكومة، بسبب حراك شعبي نقابي ضد قانون ضريبة الدخل، وانقطع عن الاجتماع خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتمَّ حله.	شاركت الأحزاب والقوى السياسية جميعها.	17.69 (+1)	130	36	الثامن عشر (2020-2016)
فُعلَّ خلاله قانون الدفاع في جائحة فيروس كورونا، وشهدت أدنى نسبة مشاركة منذ عام 1989، وتمَّ حله.	شاركت الأحزاب والقوى السياسية جميعها، عدا حزب الشراكة والإنقاذ الذي قاطع الانتخابات.	20.76 (+3)	130	29.9	التاسع عشر (2024-2020)

المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل فوز المتقاعدين العسكريين، بنسبة 11.25 في المئة من مقاعد مجلس النواب الحادي عشر (1989-1993)، سابقة تاريخية"، خصوصًا عند مقارنته بالمجلس التاسع الذي انتُخب قبل حرب حزيران/ يونيو 1967 بشهرين فقط؛ إذ فاز فيه نائب واحد من خلفية عسكرية. كان المجلس الحادي عشر بمنزلة نقطة انطلاق للتنافس للمتقاعدين العسكريين على مقاعد المجلس، فقد شهدت نسبة حضورهم زيادة تدريجية في المجالس اللاحقة. وفي المجلس الثالث عشر (1997-2001)، فاز 23 نائبًا عسكريًا، مشكّلين ما نسبته 28.75 في المئة من إجمالي عدد النواب، وهي النسبة الأعلى على الإطلاق بين المجالس النيابية في الفترة 1989-2020. وقد ازداد هذا الارتفاع بنسبة 12.5 في المئة عن المجلس السابق، بعد مقاطعة الإخوان المسلمين وأحزاب معارضة أخرى الانتخابات، احتجاجًا على نظام الصوت الواحد، فأتاح ذلك للمتقاعدين العسكريين حضورًا برلمانيًا هو الأعلى على الإطلاق.

شهدت المجالس النيابية (14، و15، و16) التي أُجريت انتخاباتها قبل الربيع العربي، وخلال فترة حكم الملك عبد الله الثاني، تراجعًا نسبيًا في نسبة تمثيل النواب العسكريين ما بين 2 و6 في المئة. وعلى الرغم من ذلك، ظل حضورهم في المجلسين 14 و15 مرتفعًا، متجاوزًا نسبة 20 في المئة. ويمكن فهم هذا الأمر من خلال عاملين رئيسيين:

أولاً، تبنّى الدولة نهجاً ليبرالياً في الاقتصاد، على نحو أدّى إلى تحالفها مع رجال الأعمال على حساب النخب البيروقراطية والعسكرية التقليدية. وعلى الرغم من أن أغلبية نواب المجلس كانوا موالين للسلطة بالمعنى التقليدي، فإنه لم يستطع مواكبة الرؤى الاقتصادية للملك الجديد؛ إذ كانت لديه توجهات اقتصادية واجتماعية متعلّقة بانسحاب الدولة من بعض الخدمات العامة⁽⁸⁹⁾، فحلّ الملك المجلس قبل نهاية مدته الدستورية، وعُطّلت الحياة البرلمانية، وشهدت البلاد فراغاً في السلطة التشريعية بتأجيل إجراء الانتخابات أكثر من عامين، سنّت خلالها الحكومة قرابة مئتي قانون مؤقت⁽⁹⁰⁾.

ثانياً، شابت تلك الانتخابات عمليات تزوير، باعتراف رسمي على لسان رئيس الوزراء عون الخصاونة (2011-2012)؛ عندما أكد أن الأردن لا يتحمل تزوير الانتخابات مرة أخرى⁽⁹¹⁾. وأكد مديراً مخابرات سابقان أن نسبة كبيرة من النواب عُيّنوا ولم يُنتخبوا⁽⁹²⁾، إضافة إلى انتشار كبير لظاهرة شراء رجال الأعمال أصوات الناخبين⁽⁹³⁾، فظهر مصطلح "نواب البنس" في الصحافة⁽⁹⁴⁾، إشارة إلى نواب ذوي خلفيات اقتصادية. وبسبب ذلك، لم تكن توجد حاجة رسمية لزيادة عدد النواب العسكريين، نظراً إلى أن أغلبية النواب كانوا موالين لمؤسسات الحكم، أو كانت تربط كثيرين منهم مصالح اقتصادية مباشرة بالحكومة⁽⁹⁵⁾.

أما في المجلس السادس عشر، ومع قرار جماعة الإخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات، احتجاجاً على قانون الانتخاب وعمليات التزوير السابقة، فقد سعت الدولة لإضفاء مظهر من التغيير على نتائج الانتخابات. ومع ذلك، ضُمن ولاء معظم الفائزين عبر هندسة الدوائر الانتخابية من خلال نظام "الدوائر الوهمية"⁽⁹⁶⁾ الذي أتاح التحكم في مخرجات العملية الانتخابية. ونلاحظ أن هذا المجلس سُمّي في الصحافة بمجلس الـ 111⁽⁹⁷⁾، لأن 111 نائباً من أصل 120 منحوا الثقة لرئيس الحكومة التي رحلت بعد أسابيع، بضغط الاحتجاجات في الشارع. ولاحقاً، يعترف مدير مخابرات سابق بتزوير تلك الانتخابات⁽⁹⁸⁾.

89 Russell E. Lucas, "Deliberalization in Jordan," *Journal of Democracy*, vol. 14, no. 1 (January 2003).

90 "علي أبو الراغب"، الجزيرة نت، 2013/4/22، شوهد في 2023/12/31، في: <https://2h.ae/Vpni>

91 محمد النجار، "الخصاونة يشيد بقانون الانتخاب الأردني"، الجزيرة نت، 2012/4/9، شوهد في 2025/4/10، في: <https://2u.pw/jS2Oa>

92 محمد الفضيلات، "مجلس النواب الأردني يرفض التحقيق في تزوير الانتخابات"، العربي الجديد، 2014/3/25، شوهد في 2025/4/10، في: <https://tinyurl.com/y4tsw73>؛ شهد جهاد، "قمحاوي: مجلس النواب لا وجه له"، موجز راديو البلد، 2020/11/17، شوهد في 2025/4/21، في: <https://bit.ly/3Y9Y1NH>

93 "ظاهرة بيع الأصوات في انتخابات مجلس النواب الأردني"، الجزيرة، يوتيوب، 2010/11/7، شوهد في 2025/4/10، في: <https://bit.ly/4cJhNW1>

94 مصعب الشوابكة ومحمد إغباري، "نواب البنس: عطاءات بالملايين في جيوب نواب سابقين"، موقع عمان نت، 2016/7/9، شوهد في 2025/04/10، في: <https://tinyurl.com/y6omf4r7>

95 المرجع نفسه.

96 "ما المقصود بقانون الدوائر الوهمية؟"، عمون، 2023/9/10، شوهد في 2022/12/31، في: <https://bit.ly/4cNLYf6>

97 سلامة الدراوي، "إقالة حكومة الرفاعي.. رسالة إلى مجلس الـ 111"، كل الأردن، 2011/2/6، شوهد في 2025/4/10، في: <https://bit.ly/42UQ4P0>؛ "توجان فيصل: مجلس النواب الحالي هو مجلس الـ 111 جبان ومجلس البلطجية ومحمص النواب"، وكالة زاد الأردن الإخبارية، شوهد في 2025/4/21، في: <https://bit.ly/3Gles3s>

98 محمد الفضيلات، البرلمان الأردني.. نواب الـ 'ألو' في خدمة أجهزة الأمن"، العربي الجديد، 2014/4/18، شوهد في 2025/4/21، في: <https://bit.ly/4isSYza>

على الرغم من شبهات التزوير التي أحاطت بالمجلسين الخامس عشر والسادس عشر (2007-2012)، وتراجع تمثيل الإخوان المسلمين ستة مقاعد في المجلس الخامس عشر، ومقاطعتهم المجلس السادس عشر⁽⁹⁹⁾، فإن ذلك لم يؤدّ إلى ارتفاع نسبة النواب العسكريين، بل إنّ الأمر على نحو عكسي؛ إذ سعت السلطة لإنتاج نخب جديدة، وصُعِدَت طبقة من رجال الأعمال والتكنوقراط الذين تبنّوا سياسات الخصخصة واقتصاد السوق؛ ما أضعف من تمثيل بعض التكتلات التقليدية، بما فيها المتقاعدون العسكريون. وقد ولّد هذا التهميش التدريجي، كما يناقش ذلك طارق التل، شعورًا متزايدًا بالاستياء لدى بعض الفئات التي كانت جزءًا من قواعد النظام التقليدية⁽¹⁰⁰⁾.

خلال انعقاد المجلس السادس عشر (2010-2012)، ومع انطلاق الربيع العربي عام 2011، شهد الأردن موجة احتجاجات كبيرة بلغ عددها 13048 فعالية احتجاجية⁽¹⁰¹⁾، مطالبة بالإصلاح السياسي ومحاربة الفساد⁽¹⁰²⁾، وإجراء انتخابات نزيهة وفق قانون عادل، وإقالة الحكومة، وحلّ مجلس النواب، وإنهاء تدخّل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية⁽¹⁰³⁾. واستجابة لهذه الضغوط، أُجري تعديل دستوري هو الأكبر منذ عام 1986، شمل 39 مادة، أقرها المجلس بالأغلبية⁽¹⁰⁴⁾. وعلى الرغم من أن التعديلات عزّزت بعض صلاحيات النواب، وحدّت من سلطة الملك في حلّ المجلس، فإنه يمكن فهمها بطريقة عكسية؛ بغياب ذات فاعلة للمجلس، وضعف استقلاليته. فالنواب الذين صوّتوا لتوجهات النظام المتعلقة بإقرار تعديلات دستورية تعزز دورهم كانوا قد مرّروا سابقًا سياسات تتماهى مع تصوّرات السلطة الاقتصادية والاجتماعية التي احتجّ عليها الناس⁽¹⁰⁵⁾.

وفيما يتعلّق بالمجالس السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر التي أُجريت انتخاباتها بعد الربيع العربي، فإن نسبة النواب العسكريين شهدت فيها زيادة طفيفة، راوحت بين 1 و3 في المئة. وتُرْجَع الدراسة ذلك إلى استراتيجيتين؛ الأولى، تعزيز سيطرة النظام على مجلس النواب، عبر زيادة تمثيل العسكريين، خاصة في فترة حرجة محليًا وإقليميًا. والثانية، احتواء بؤادر المعارضة التي بدأت تظهر ضمن تيار المتقاعدين العسكريين الغاضبين.

خلال فترة ذلك المجلس، قدّمت الحكومة تعديلات دستورية في عامي 2014 و2016، أعادت فيها توسيع صلاحيات الملك، وحظّيت بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب. واعتُبرت هذه التعديلات تراجعًا عن نهج الإصلاح السياسي، وعن مطلب تقليل صلاحيات الملك الذي طرحه المحتجون عام 2011⁽¹⁰⁶⁾.

99 الفضيلات.

100 التل.

101 عادل تركي القاضي، "الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن: (2011-2014)"، المنارة، مج 21، العدد 3 (أيلول/ سبتمبر 2015)، ص 93.

102 محمد النجار، "اعتصام لحركة 24 آذار بالأردن"، الجزيرة نت، 2011/4/1، شوهده في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/3Gy2543>

103 ينظر: سالم الفلاحات، الربيع الأردني خلال عامي (2011-2012)، ج 1 (عمّان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2013)، ص 69، 96.

104 بيانات الدراسة.

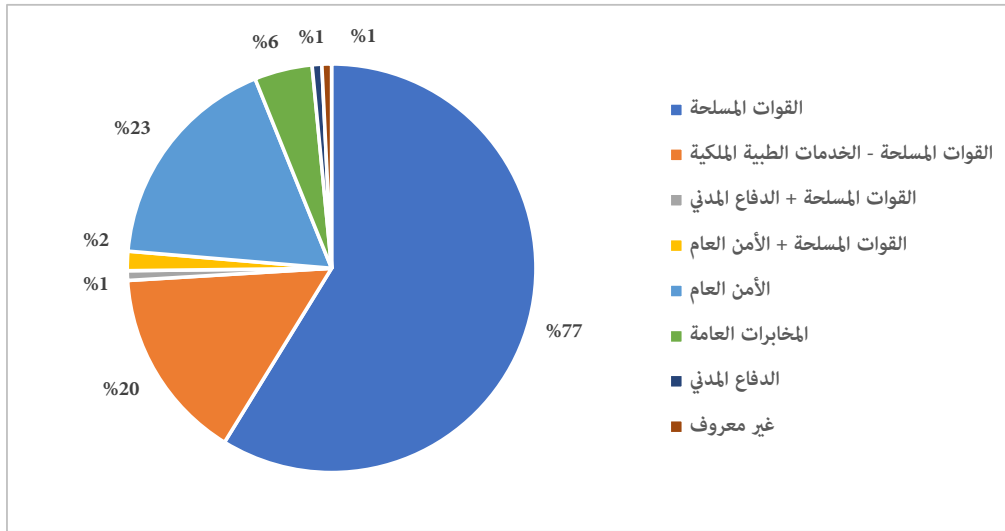
105 محمد أبو رمان، "الأردن: عاصفة التعديلات الدستورية تأخذ المشهد إلى الصّدام"، سويس إنفو، 2011/9/2، شوهده في 2023/12/27، في: <https://bit.ly/443al64>106 سفيان عبيدات، "قراءة في التعديلات الدستورية الأردنية 2016: مزيدٌ من الاستئثار بالسلطة"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/6/21، شوهده في 2025/4/22، في: <https://bit.ly/4ixexyt>

ب. خلفيات النواب العسكريين

فاز النواب العسكريون بـ 184 مقعدًا من أصل 990، بنسبة 18.58 في المئة⁽¹⁰⁷⁾، وذلك بداية من المجلس النيابي الحادي عشر (1989) إلى المجلس التاسع عشر (2020). وبلغ عددهم 131 نائبًا، فاز منهم 103 نواب مرة واحدة، و15 نائبًا في مجلسين، وستة نواب في ثلاثة مجالس، وثلاثة نواب في أربعة مجالس، وثلاثة نواب في خمسة مجالس، ونائب في ستة مجالس. وينتمي هؤلاء النواب إلى عدة أجهزة عسكرية وأمنية تشمل القوات المسلحة، وسلاح الجو، والخدمات الطبية الملكية، والأمن العام، والمخابرات العامة، والدفاع المدني. ويمكن أن يُعزى عدم تكرار فوز النائب العسكري، غالبًا، إلى ضعف استمرارية تمثيلهم البرلماني بوصفهم أفرادًا.

الشكل (1)

توزيع النواب العسكريين بحسب المؤسسة التي خدموا فيها قبل النيابة (1989-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين، استنادًا إلى الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، والمراسد البرلمانية، والمصادر الشخصية.

تشير البيانات إلى أن المتقاعدين من القوات المسلحة شكّلوا أغلبية النواب العسكريين، بنسبة 58.7 في المئة من إجمالي 131 نائبًا عسكريًا. ومن المفارقة أنه كانت توجد نائبتان فقط (إحدهما طبية والأخرى ممرضة). وسبق أن عملت هاتان النائبتان في الخدمات الطبية الملكية، وقد تمكّنتا من النجاح عبر "الكوتا" النسائية، بعد ترشّعهما في دوائر ذات صبغة عشائرية.

وفي محاولة فهم للأرقام السابقة، يمكن القول إن السؤال: "لماذا يصوّت الناخبون لمرشح من خلفية عسكرية؟" هو سؤال مركّب. ومن بين الملامح الأولية التي تحاول الدراسة اقتراحها التدقيق في الخلفية المهنية للمرشحين بطريقة علمية. وتشير بيانات الدراسة إلى أن اثنين، على الأقل، من النواب العسكريين، كانا مسؤولين عن شؤون

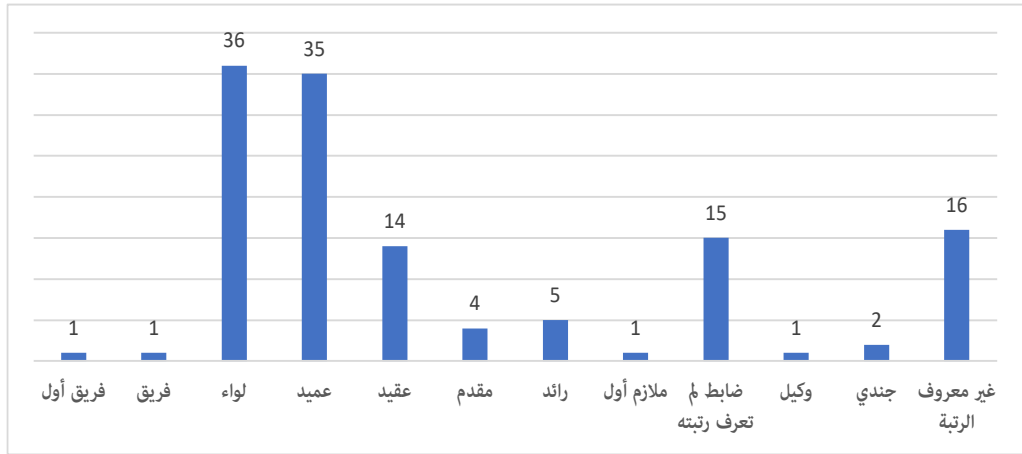
107 من دون احتساب من حصل على مقعد في مجلس النواب بعد إجراء الانتخابات العامة، بسبب وفاة أحد النواب أو فصله.

الأفراد، وهي الإدارات المعنية بالتوظيف في الجيش والأجهزة الأمنية. وتظهر الدراسة أهمية تقليدية مشابهة لمن يتولون مناصب عليا في الخدمات الطبية، وممن هم على احتكاك مباشر بالحياة العامة واليومية، مثل ضباط الشرطة؛ إذ يشكّل هؤلاء حوالي 15 في المئة من نسبة النواب العسكريين في الفترة 1989-2020، وهو ما يتقاطع مع نقاش أوسع⁽¹⁰⁸⁾ ذي صلة باكتساب القادة والمؤسسات العسكرية نفوذًا سياسيًا عبر التحالف مع مجموعات المصالح، لتعزيز مصالحهم، مستفيدين في ذلك من الاحترام الشعبي أو الاجتماعي مصدرًا للتأثير.

يحمل 66.4 في المئة من النواب العسكريين رتبًا عليا (عقيد، عميد، لواء، فريق، فريق أول) (الشكل 2)، وهذا الأمر يعكس نفوذ كبار الضباط في التمثيل النيابي. ويمكن تفسيره بالمكانة الاجتماعية الرفيعة للمؤسسة العسكرية وكبار الضباط في الأردن التي تُبنى أحيانًا من خلال تقديم الخدمات لمجتمعاتهم في أثناء فترات خدمتهم، على نحو يساهم في تشكيل خزائهم الانتخابي لاحقًا. ويمكن اعتبارها، بتعبير يزيد صايغ، جزءًا من دمج أوسع مع "نظام المحسوبية" للسلطة⁽¹⁰⁹⁾، عبر إعادة تدوير النخب العسكرية في مجلس النواب. وهناك نحو 22 في المئة من النواب العسكريين لم تتوافر معلومات حول رتبهم العسكرية، ومع ذلك، فإن نصف هؤلاء تقريبًا كانوا، بحسب المراسد البرلمانية، من الضباط.

الشكل (2)

توزيع النواب العسكريين بحسب آخر رتبة عسكرية



المصدر: من إعداد الباحثين.

108 Kurlantzick.

109 يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، آب/أغسطس 2012.

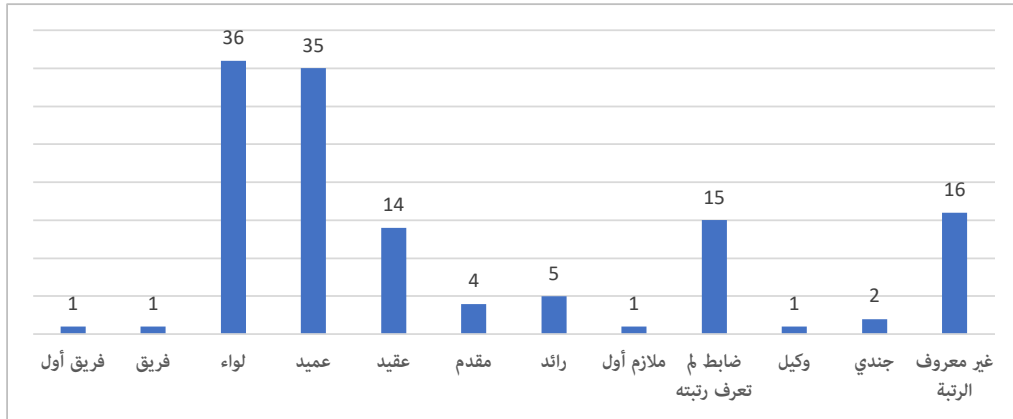
ج. الكتلة التصويتية والتوزيع الجغرافي للنواب العسكريين

تُظهر بيانات الدراسة (الشكل 3) حجم الكتلة التصويتية للنواب العسكريين في انتخابات المجالس السابعة عشر والثامن عشر والتاسع عشر. ففي انتخابات المجلس السابع عشر، لم تُحتسب إلا أصوات النظام الفردي، واستُثِنَت الأصوات التي حصل عليها أربعة نواب عسكريين، ترشّحوا على القوائم الوطنية. أما انتخابات المجلسين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد جرت وفقاً للقانون ذاته الذي اعتمد القائمة النسبية المفتوحة على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية، وبحسب مجموع الأصوات التي حصل عليها النواب العسكريون.

والملاحظة الأبرز، في هذا السياق، هي أن نسبة النواب العسكريين في مجلس النواب راوحت بين 16 و20 في المئة في المجالس السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، ولكن الكتلة التصويتية الفعلية بالنسبة إليهم لم تتجاوز 9 في المئة في أفضل الحالات. ففي انتخابات عام 2020، حصل النواب العسكريون على 20.8 في المئة من مقاعد المجلس، لكنهم لم يحصلوا إلا على 8.5 في المئة من أصوات الناخبين، على الرغم من أن عدد المتقاعدين العسكريين يُقدَّر بحوالي 250 ألف شخص⁽¹¹⁰⁾، أي ما يعادل 5 في المئة من إجمالي الناخبين في تلك الانتخابات⁽¹¹¹⁾.

الشكل (3)

مقارنة وزن الكتلة التصويتية للنواب العسكريين بنسبة حضورهم في مجالس النواب (المجالس: 17، 18، و19)



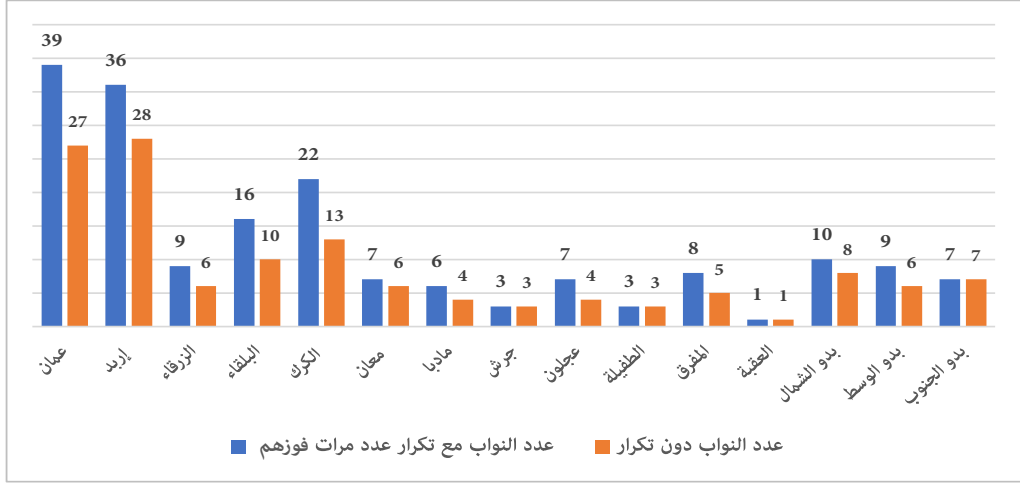
المصدر: من إعداد الباحثين.

110 ماجد القرعان، "بصراحة مع رئيس مؤسسة المتقاعدين العسكريين اللواء المتقاعد اسماعيل الشوبكي"، صراحة نيوز، 2023/6/15، شوهد في 2023/12/29، في: <https://bit.ly/3GeYZSH>

111 "نسبة الاقتراع النهائية 29,9% بعد إغلاق الصناديق في الانتخابات النيابية"، المملكة، 2020/11/10، شوهد في 2023/12/29، في: <https://bit.ly/4EB1jO>

الشكل (4)

تمثيل النواب العسكريين للدوائر الانتخابية التي فازوا فيها (1989-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين.

ينتمي النواب العسكريون إلى مختلف محافظات الأردن الـعشرة. وتُقسّم المحافظات إلى دوائر انتخابية محددة جغرافياً، باستثناء الدوائر الثلاث المخصصة للبدو (بدو الشمال، وبدو الوسط، وبدو الجنوب) التي تقتصر على عشائر معينة، بغض النظر عن مكان إقامتهم⁽¹¹²⁾. ولم تُدرج هذه الدوائر ضمن التقسيمات الإدارية/المحافظات، نظراً إلى تداخلها في أكثر من محافظة. لذا، اعتُبرت دوائر البدو في هذه الدراسة مناطق مستقلة لأغراض التحليل.

تكشف بيانات الدراسة أن العاصمة عمّان، وليس المحافظات كما يُشاع، كانت هي المحافظة ذات التكرار الأعلى لوصول المتقاعدين العسكريين إلى مجلس النواب، ويمكن تفسير ذلك بعاملين رئيسين؛ أولهما أن قوانين الانتخاب أسهمت في تفتيت الدوائر الانتخابية التقليدية في عمّان إلى دوائر فرعية أصغر يغلب عليها الطابع العشائري، وارتفاع نسب الالتزام التصويتي. أما العامل الثاني، فيتمثل في تدني نسب المشاركة داخل الكتل السكانية المختلطة في بعض دوائر عمّان، وهذا الأمر حدّ من تأثيرها في النتائج.

2. السلوك النيابي

يبحث هذا الجزء من الدراسة في سلوك النواب العسكريين في الأردن بعد الربيع العربي، عبر تحليل مشاركتهم في التصويت الرقابي والتشريعي في أربع مسائل جوهرية، هي: طرح الأسئلة النيابية واستجواب الحكومة، والتصويت على الثقة بالحكومة أو مذكرات حجب الثقة، وتحليل مواقفهم من التعديلات الدستورية في المجالس التي تشكّلت بعد الربيع العربي، ومتابعة تبوُّلهم المناصب في المكتب الدائم لمجلس النواب ورئاسة اللجان النيابية.

112 دوائر البدو الانتخابية مغلقة ترشيحاً وانتخاباً على أبناء القبائل البدوية فيها، بغض النظر عن مكان سكنهم، وهي دوائر وهمية من حيث الحدود الجغرافية.

أ. الأسئلة والاستجابات

تُعتبر الأسئلة النيابية وسيلة للرقابة على السلطة التنفيذية؛ إذ يمكن أن يوجّه أعضاء مجلسي النواب والأعيان الأسئلة والاستجابات إلى الوزراء ورؤساء الوزراء، حول الأمور العامة، وفقاً للنظام الداخلي لكل مجلس⁽¹¹³⁾. وتختلف الأسئلة عن الاستجابات في أن الأسئلة تتعلق بالاستفهام عن مسائل عامة، بينما يهدف الاستجواب إلى محاسبة الوزراء على تصرفاتهم في الشؤون العامة⁽¹¹⁴⁾. واختارت الدراسة المقارنة بين مجالس النواب السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر خلال العامين الأولين لكل دورة، نظراً إلى توافر المعطيات؛ إذ انتهى العام الثاني للمجلس التاسع عشر خلال إعداد الدراسة.

الجدول (2)

سلوك النواب العسكريين في الأسئلة والاستجابات خلال العامين الأولين في المجالس (17، و18، و19)

النسبة (في المئة)	المجلس التاسع عشر	النسبة (في المئة)	المجلس الثامن عشر	النسبة (في المئة)	المجلس السابع عشر	البند
	1479		1711		1927	عدد أسئلة المجلس
18.99	281	7.94	136	26.67	514	عدد أسئلة النواب العسكريين
81.01	1198	92.06	1575	73.33	1413	عدد أسئلة النواب غير العسكريين
	57		64		57	عدد استجابات المجلس
14	8	7.8	5	14	8	عدد استجابات النواب العسكريين
86	49	92.2	59	86	49	عدد استجابات النواب غير العسكريين
	20.76		17.69		16.66	نسبة العسكريين في المجلس

المصدر: من إعداد الباحثين.

في أغلب الأحيان، لا يتناسب "الوزن الرقابي" بالنسبة إلى النواب العسكريين مع نسبة حضورهم في مجلس النواب؛ إذ تُظهر بيانات الدراسة زيادة في عدد الأسئلة النيابية الموجهة إلى الحكومات في العامين الأولين من مجالس النواب بعد الربيع العربي (السابع عشر 2013-2016، والثامن عشر 2016-2020، والتاسع عشر

113 المملكة الأردنية الهاشمية، مجلس النواب، دستور المملكة الأردنية الهاشمية، المادة 96، شوهد في 2025/5/10، في: <https://acr.ps/1L9zRX6>

114 النظام الداخلي لمجلس النواب، يُسمى لاحقاً النظام الداخلي.

و قد بلغ عدد الأسئلة في المجلس السابع عشر 1927 سؤالاً، مقارنة بـ 1711 سؤالاً في المجلس الثامن عشر، و 1479 سؤالاً في المجلس التاسع عشر، مع ملاحظة تناقص عدد الأسئلة كلما ابتعدنا عن تاريخ أحداث الربيع العربي عام 2011 (الجدول 2).

من خلال مقارنة الأسئلة التي طرحها النواب العسكريون في العامين الأولين من مجالس النواب السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، فإن عدد أسئلتهم بلغ 514 سؤالاً في المجلس السابع عشر، بنسبة 26.7 في المئة من مجموع الأسئلة في الفترة نفسها. أما في المجلس الثامن عشر، فقد تناقص عدد أسئلة النواب إلى 136 سؤالاً، بنسبة 8 في المئة. وفي المجلس التاسع عشر بلغ عدد أسئلتهم 281 سؤالاً، بنسبة 19 في المئة من مجموع الأسئلة المطروحة في تلك الفترة.

لكن هذه النسب لا تقدّم على نحو دقيق أداء النواب العسكريين، بوصفهم جزءاً من جهة رقابية على الحكومة من خلال الأسئلة؛ إذ يُظهر تحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة أن نائبين فقط من النواب العسكريين طرحا 292 سؤالاً في العامين الأولين من مجالس النواب السابع عشر، بنسبة 57 في المئة تقريباً من الأسئلة التي طرحها النواب العسكريون في الفترة ذاتها. ثمّ إنها تشكّل 15 في المئة من عدد الأسئلة التي طرحها النواب جميعاً في تلك الفترة، منها 272 سؤالاً في العام الأول وحده. وفي العام الثاني من فترة المجلس السابع عشر، طرح النائبان نفسيهما 20 سؤالاً فقط، منها 19 سؤالاً من أحدهما، بينما لم يطرح نحو ثلث النواب العسكريين أي سؤال في العامين الأول والثاني.

وبخصوص عدد الاستجابات التي وجّهها النواب العسكريون وغير العسكريين خلال العامين الأولين خلال فترات مجالس النواب السابع عشر - التاسع عشر، فإنّ مُجمَل الاستجابات بلغ 178 استجابةً، منها 21 استجابةً (11.8 في المئة) من النواب العسكريين، على الرغم من أن نسبته في هذه المجالس كانت 18.3 في المئة تقريباً، وهذا لا يتناسب مع عددهم النيابي. وعلى الرغم من أن الاستجابات أقل عدداً من الأسئلة النيابية، فإن عزوف النواب العسكريين عن توجيهها يبدو أكبر مقارنة بغيرهم.

إضافة إلى ذلك، تعكس ممارسات النواب ضعف رقابتهم على الأجهزة الأمنية والعسكرية على نحو خاص؛ إذ رفض مجلس النواب السابع عشر مقترحاً متعلقاً بإنشاء لجنة دائمة للأمن والدفاع، تهدف إلى حوكمة العلاقات بين مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، بعد أن أثار المقترح خلافات داخلية بين النواب⁽¹¹⁵⁾. وعلى الرغم من احتجاجات الربيع العربي، فشل المجلس في تبني مذكرة للتحقيق في تزوير الانتخابات⁽¹¹⁶⁾ التي اتُهم فيها مديرًا مخابرات سابقان. إضافة إلى ذلك، تُناقش مخصصات الأجهزة الأمنية والعسكرية في جلسات مغلقة بعيداً عن الإعلام⁽¹¹⁷⁾.

115 ماجد الأمير، "النواب" يقرر تشكيل لجنة باسم النظام والسلوك ويرفض أخرى باسم "الأمن والدفاع"، الرأي، 2013/9/4، شوهد في <https://bit.ly/4lEE7Ej>، في: 2023/12/25.

116 "النواب يرفض التحقيق بتزوير انتخابات 2007 و 2010"، جو 24، 2014/3/25، شوهد في 2025/12/25، في: <https://bit.ly/4jFtYFA>.

117 محمد عدنان، "جلسة برلمانية مغلقة لمناقشة ميزانية وزارة الدفاع"، موقع عمان نت، 2013/12/29، شوهد في 2023/12/30، في: <https://2u.pw/ooWIgql>.

ب. ثقة النواب العسكريين بالحكومة

ميّز الدستور الأردني بين طلب الحكومة ثقة النواب، وطلب النواب طرح الثقة بالحكومة أو أحد الوزراء؛ إذ تختلف الغايات والإجراءات، ويختلف النصاب القانوني في كل حالة. ففي الحالة الأولى، يجب أن تحصل الحكومة على ثقة المجلس لكسب الشرعية، بينما تهدف الحالة الثانية إلى ممارسة النواب رقابتهم على الحكومة. وفي كلتا الحالتين، لم تسقط أي حكومة أردنية بسبب حجب الثقة، لكن سمير الرفاعي (الجَد) استقال في عام 1963، بعد تهديد نصف النواب بحجب الثقة عن حكومته⁽¹¹⁸⁾.

وفي عام 2011، اشترط المشرع الدستوري (المادة 53-7)، لحصول الحكومة المؤلفة حديثاً على الثقة، أن تصوّت الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب بمنح الثقة، أي أن تحصل الحكومة على 50 في المئة+1 من أصوات أعضاء المجلس. أما في حال طرح الثقة بالحكومة، أو بأحد الوزراء، فقد اشترط أن تستقيل الحكومة إذا قرر المجلس سحب الثقة منها بأكثرية مطلقة من مجموع أعضائه (50 في المئة+1). ومنذ عام 2022، أصبح شرط طلب النواب لعقد جلسة الثقة أن يكون الطلب موقّعاً من عدد لا يقلّ عن ربع أعضاء المجلس، وذلك لتقليل قدرة أحزاب المعارضة على استخدام ورقة التصويت على حجب الثقة.

بلغ عدد المرات التي صوّت فيها مجلس النواب على الثقة بالحكومة أو بأحد أعضائها، منذ عام 1989، 26 مرة، منها 23 مرة كانت بناءً على طلب الحكومة للحصول على ثقة المجلس بعد تأليفها، وثلاث مرات كانت بناءً على مذكرات نيابية لطرح الثقة بالحكومة أو بأحد الوزراء، وكانت جميع المذكرات بعد الربيع العربي عام 2011، إذ عُقدت جلسة طرح الثقة بالحكومة مرتين في عامي 2014 و2018، كما عُقدت جلسة طرح الثقة بوزير الشباب والرياضة في عام 2012.

يُظهر الشكلان (5-أ) و(5-ب) تحليل التصويت في جلسات الثقة بالحكومات بداية من عام 1989⁽¹¹⁹⁾ إلى عام 2020، ونجد فيهما أن النواب العسكريين ساهموا في حماية ستّ حكومات من السقوط؛ إذ منح معظمهم الثقة، فعزّزوا استقرارها في مراحل حساسة. وقد راوحت نسبة منحهم الثقة بين 64 في المئة و100 في المئة، مقابل 46.2 في المئة و92.2 في المئة بالنسبة إلى النواب من خلفية مدنية.

منح النواب العسكريون كلهم، في مجلسين مختلفي التركيبة (الحادي عشر والثاني عشر)، الثقة بنسبة 100 في المئة، لحكومتَي الشريف زيد بن شاكر الأولى (1991-1993) والثانية (1995-1996)، الذي انتقل من قيادة الجيش إلى رئاسة الحكومة مباشرة؛ إذ حصلت الحكومتان على ثقة المجلسين بنسبة 57.7 في المئة و67.5 في المئة على التتابع.

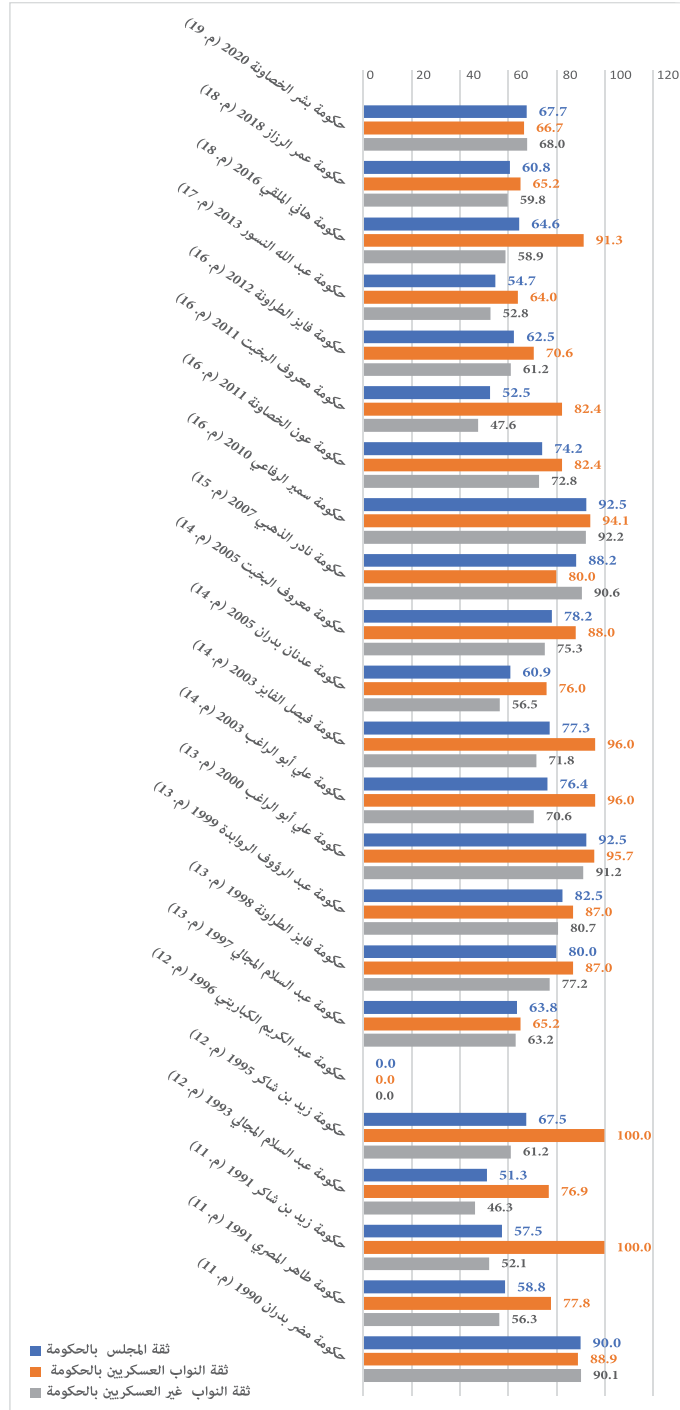
وحصلت خمس حكومات، منذ عام 1989، على ثقة النواب العسكريين، بنسب راوحت بين 91.3 و96 في المئة، منها حكومة هاني الملقي (2016-2018) التي حصلت على 64.6 في المئة من ثقة المجلس. وهذا يعني أن امتناع النواب العسكريين عن منح الثقة كان سيؤدي إلى سقوطها. وقد حصلت سبع حكومات أخرى على ثقة النواب العسكريين، بنسبة راوحت بين 80 و89 في المئة، من بينها حكومة معروف البخيت (شباط/فبراير - تشرين الأول/أكتوبر 2011)، اللواء السابق في الجيش، التي حصلت على 52.5 في المئة من ثقة المجلس، وهذا كان كفيلاً بحمايتها من السقوط.

118 مصعب الشوابكة، "لماذا لا يُسقط مجلس النواب الأردني الحكومة؟"، جبر، 2018/3/1، شوهدي في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/42IfpKT>

119 تُستثنى من البيانات حكومة رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي، عام 1996، لعدم توافر المعلومات الكاملة الخاصة بها.

الشكل (5-أ)

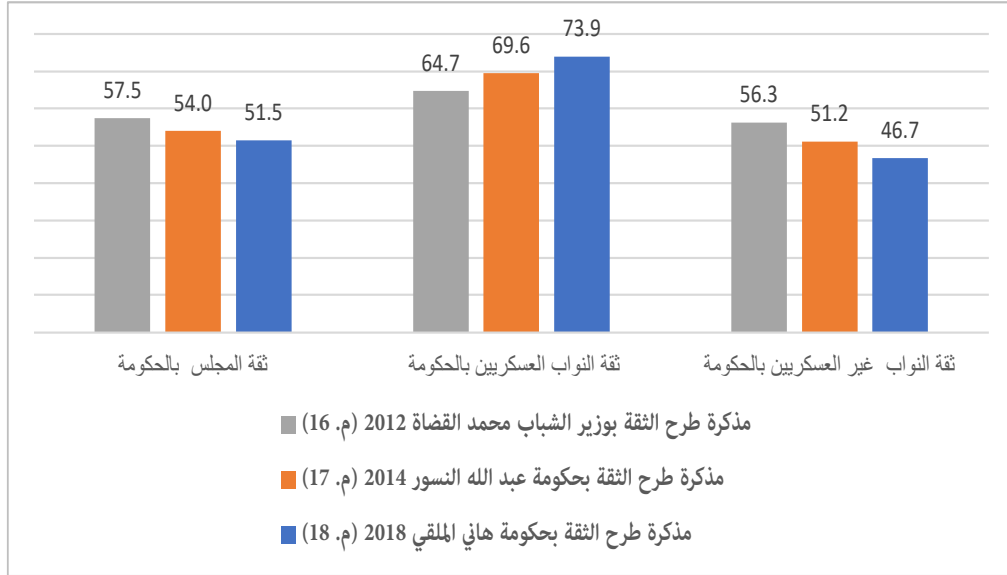
نسب منح النواب العسكريين وغيرهم الثقة للحكومات عند التشكيل (1989-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين.

الشكل (5-ب)

نسبة تصويت النواب العسكريين وغيرهم بالثقة على مذكرات طرح الثقة بالحكومة أو بالوزراء (1989-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين.

يُلاحظ أن النواب العسكريين، خلال الفترة 1989-2020، كانوا أقل ميلاً لحجب الثقة، بنسبة راوحت بين 0 و 32 في المئة، أو الامتناع عن التصويت، بنسبة راوحت بين 0 و 21.7 في المئة⁽¹²⁰⁾. وبناءً عليه، فإن السمة الأبرز في سلوك النواب العسكريين تجاه الحكومات تمثلت في دورهم الحاسم في منحها الثقة أو منع سقوطها، خصوصاً عندما يكون رئيس الوزراء من خلفية عسكرية. أما تفسير انخفاض نسبة تصويتهم بالثقة أحياناً، فقد يرتبط بعوامل موضوعية تتعلق بقناعات كل نائب وعلاقاته الشخصية، وهذا يجعل الخلفية العسكرية وحدها غير كافية لتفسير القرار. وعلى سبيل المثال، حصلت خمس حكومات على ثقة النواب العسكريين بنسبة راوحت بين 70 و 79 في المئة؛ ومنها حكومة هاني الملقي التي نجت من السقوط بحصولها على 51.5 في المئة من ثقة المجلس، بعد التصويت على مذكرة طرح الثقة عام 2018، ولم تكن لتستمر لو أن النواب العسكريين صوّتوا، بوصفهم كتلة، على حجب الثقة عنها. وينطبق الأمر نفسه على حكومة عدنان بدران (نيسان/ أبريل - تشرين الثاني/ نوفمبر 2005)، التي حصلت على 60 في المئة، وحكومة عبد السلام المجالي (1993-1995) التي حصلت على 52.2 في المئة من ثقة المجلس، على الرغم من أنه كان ضابطاً عسكرياً، ووقع اتفاقية السلام مع إسرائيل.

120 يعتبر، بحكم الدستور الأردني، أن التصويت بالامتناع في جلسات الثقة لصالح الحكومة، إلى أن عدّل الدستور عام 2011، وأصبح ذلك في غير صالح الحكومة، يشار إلى أن أكثر الحكومات التي حصلت على نسب امتناع النواب العسكريين عن التصويت في جلسات الثقة، كانت حكومة عبد السلام المجالي 1997، بنسبة 21 في المئة، تلتها حكومة عبد السلام المجالي عام 1993 بنسبة 15.4 في المئة، وبعدها حكومة عدنان بدران عام 2005، بنسبة 12 في المئة، ثم حكومة فايز الطراونة عام 2012، بنسبة 11.7 في المئة.

ج. التصويت على التعديلات الدستورية

عُدِّل الدستور الأردني لعام 1951 أربع عشرة مرة، منها أربع مرات في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين؛ كانت الأولى إثر احتجاجات الربيع العربي عام 2011، وقد راعت التعديلات حينئذٍ بعض مطالب الإصلاح السياسي شكلياً، لكنها افتقرت إلى المضمون المتمثل في أن الأمة مصدر السلطات⁽¹²¹⁾، تبعثها ثلاثة تعديلات دستورية (في الأعوام 2014، و2016، و2022)، وتضمنت تلك التعديلات توسيع صلاحيات الملك في المادتين 40 و127، وإنشاء مجلس الأمن القومي في المادة 122.

وتُظهر البيانات أن التعديلات الدستورية حصلت على موافقات كثيرة من النواب، وتبدو النسب قريبة بين النواب العسكريين وغير العسكريين (الجدول 3)، إلا أن هناك ميلاً أكبر لدى النواب العسكريين للموافقة على توسيع صلاحيات الملك، وإنشاء مجلس الأمن القومي. وتجدر الإشارة إلى أن الكتلة التصويتية للنواب العسكريين، أصبحت - بطبيعة الحال - مرجحة، مع ازدياد حضورهم في مجلس النواب بعد الربيع العربي.

الجدول (3)

التصويت بالموافقة على التعديلات الدستورية

المجلس السادس عشر 2014 (في المئة)	المجلس السابع عشر 2016 (في المئة)	المجلس الثامن عشر 2022 (في المئة)	
78.66	80	80	نسبة تصويت مجلس النواب
88	84	85.18	نسبة تصويت النواب العسكريين
76.8	79.2	78.64	نسبة تصويت النواب غير العسكريين

المصدر: من إعداد الباحثين.

لا يظهر موقف سياسي ثابت للنواب العسكريين تجاه التعديلات الدستورية، بخلاف ما تقرّه السلطة؛ فحين حاول النظام استيعاب احتجاجات الربيع العربي بتقليل صلاحيات الملك، كان النواب العسكريون يصوّتون بالموافقة، وعندما أُجريت لاحقاً تعديلات لتوسيع صلاحيات الملك والحكومة في حل مجلس النواب، كانوا يصوّتون بالموافقة أيضاً. وهذا يعني أن سلوك النواب العسكريين يتوافق مع توجهات الملك، خاصة أن الدستور لا يعدّل إلا بموافقة⁽¹²²⁾.

في عام 2014، عُدِّلَت المادة 127 من الدستور، على نحو منح الملك الحق في تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات، وإقالةهما، من دون الحاجة إلى إرادة ملكية موقّعة من رئيس الوزراء أو الوزراء المعيّنين. وقد صوّت النواب العسكريون في المجلس السابع عشر (2013-2016) بالموافقة على هذا التعديل بنسبة 88 في المئة، مع امتناع نائب واحد منهم فقط عن التصويت. أما النواب غير العسكريين، فقد صوّتوا بالموافقة بنسبة 76.8 في المئة. ووُسِّعت صلاحيات الملك مرة أخرى، عبر تعديل المادة 40 من الدستور في عام 2016؛ إذ أصبح للملك الحق في اختيار ولي العهد، وتعيين نائب الملك، ورئيس مجلس الأعيان، والأعيان، ورئيس

121 عبيدات، مرجع سابق.

122 دستور المملكة الأردنية الهاشمية، المادة 93-94.

المجلس القضائي، ورئيس المحكمة الدستورية، وقائد الجيش، ومدير المخابرات، ومدير الدرك. وهنا، صوّت النواب العسكريون، في المجلس الثامن عشر (2016-2020)، بالموافقة على هذه التعديلات بنسبة 84 في المئة. وفي عام 2022، تضمن تعديل المادة 122 من الدستور، إنشاء مجلس للأمن القومي، يختص بشؤون الأمن والدفاع والسياسة الخارجية، ويضم في عضويته وزراء الخارجية والداخلية، ومدير المخابرات، ومدير الأمن العام، وقائد الجيش، ويجتمع بدعوة من الملك، وتكون قرارات المجلس واجبة التنفيذ حال تصديق الملك عليها. وتُظهر البيانات أن تصويت النواب العسكريين بالموافقة على هذا التعديل كان بنسبة 88.4 في المئة، وكانت نسبة الرفض 3.7 في المئة، بينما غاب عن التصويت 7.4 في المئة منهم.

د. تكتّل العسكريين داخل مجلس النواب

يتفاوت حضور النواب العسكريين من مجلس إلى آخر، ولا يوجد - حتى اليوم - كتلة تمثّلهم مسجّلة رسميًا. ويميل النواب العسكريون، عادةً، إلى الانضمام إلى كتل نيابية تتفق مع توجهاتهم السياسية المحافظة. فمثلاً، شارك النواب العسكريون في ستّ كتل نيابية خلال المجلسين الثامن عشر والتاسع عشر. ومع ذلك، كانت ثمة محاولات متكررة منهم لتشكيل تجمّعات نيابية تضمهم بطرائق مختلفة. وفي عام 2007، كانت أولى المحاولات؛ إذ شكّل المتقاعدون العسكريون لجنة لمتابعة انتخابات مجلس النواب وتنسيقها لوضع برنامج انتخابي موحّد يركز على الولاء للوطن والملك، وتعزيز الثوابت والوحدة الوطنية، ومتابعة أداء المرشحين الفائزين من العسكريين، وتشكيل كتلة نيابية لهم⁽¹²³⁾. وقبل انتخابات المجلس السابع عشر، عام 2012، طُرحت فكرة تشكيل المتقاعدين العسكريين قائمة وطنية لخوض انتخابات مجلس النواب، من أجل تشكيل أغلبية داخل المجلس⁽¹²⁴⁾، وكانت الفكرة بتشجيع من المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى (مؤسسة حكومية)، وتنسيق معها⁽¹²⁵⁾.

في عام 2014، أسس الملتقى الوطني النيابي في مجلس النواب، وضم 20 نائباً عسكرياً، وأكد أنه لا يهدف إلى تشكيل كتلة نيابية، وأنه سيركز على قضايا العسكريين ومؤسسة المتقاعدين العسكريين، وأنه يتبنّى الرسالة الملكية بشأن الخطة العشرية للنهوض بالاقتصاد الأردني⁽¹²⁶⁾. وفي العام الأول من مجلس النواب التاسع عشر، أعلن 17 نائباً عسكرياً عن تشكيل التيار السياسي للمتقاعدين العسكريين، وكان من أنشطته مناقشة قضية عضو التيار، النائب أسامة العجارمة⁽¹²⁷⁾، الذي فُصل لاحقاً.

123 "موقع العسكريين في المجلس النيابي الخامس عشر"، عمان نت، 2007/7/11، شوهد في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/44zVS1t>

124 عيسى محارب العجارمة، "الجنرالات من المحاربين القدامى والمتقاعدين العسكريين بصدد الحصول على الكعكة الأكبر في البرلمان القادم"، زاد الأردن الإخباري، 2012/10/25، شوهد في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/4j1Z1a1>

125 عيسى محارب العجارمة، "فتح فرص عمل للمتقاعدين العسكريين بالخليج وليبيا والسودان ودول أخرى قريباً - صور"، زاد الأردن الإخباري، 2012/10/24، شوهد في 2012/12/28، في: <https://bit.ly/3Gyusiz>

126 الملخص التنفيذي لتقرير راصد حول أداء مجلس النواب السابع عشر خلال الدورة العادية الأولى 2014، ص 62-63.

127 "نواب يشهرون التيار السياسي للمتقاعدين العسكريين - أسماء"، جفرا نيوز، 2021/2/22، شوهد في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/3GlrBcP>

يُذكر أن مجلس النواب، صوّت بالأغلبية، في 6 حزيران/ يونيو 2021، على قرار فصل النائب أسامة العجارمة، بسبب تصريحات نُظِر إليها على أنها تمسّ الملك والمجتمع، على إثر مداخلة له تناولت حادثة انقطاع التيار الكهربائي عن مختلف مناطق المملكة. جاء قرار الفصل بعد تجميد عضويته في المجلس في أواخر أيار/ مايو، بسبب ما وُصف بـ "الإساءة إلى المجلس وأعضائه ونظامه الداخلي". وأذت هذه الإجراءات إلى موجة من التظاهرات، تباينت بين مؤيدة ومعارضة، وتطورت لاحقاً إلى صدامات بين المشاركين وقوات الأمن، ولا سيما في منطقة ناعور، مسقط رأس النائب، وهي منطقة تابعة للعاصمة عمان. وفي كانون الثاني/ يناير 2022، أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية حكماً يقضي بالسجن مدة اثني عشر عاماً، مع الأشغال المؤقتة، في حق النائب العجارمة. ينظر: "بتهمة الإساءة للملك والمجتمع.. حكم بحبس النائب الأردني المفصول أسامة العجارمة 12 عاماً"، الجزيرة نت، 2022/1/26، شوهد في 2025/4/22، في: <https://bit.ly/42TGuf8>

ويمكن تتبّع لقاءات دورية تجمع بين قادة المؤسسات الأمنية والعسكرية والنواب العسكريين، تحت شعار "تعزيز التنسيق المشترك"، بهدف تطوير التشريعات المتعلقة بواقع المتقاعدين العسكريين، والعمل على تحسينها⁽¹²⁸⁾. وفي السياق ذاته، تعقد المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين (مؤسسة حكومية) لقاءات مماثلة تركز على نقل مطالب منتسبيها والتحديات التي يواجهونها إلى النواب المعنيين⁽¹²⁹⁾، وهذا يعكس مستوى عاليًا من التشبيك بين المؤسسات الرسمية وممثلي هذه الشريحة.

يمكن النظر إلى أن حضور النواب العسكريين، بوصفهم كتلة ضغط تعمل لمصالحها، على الرغم من غياب أي تنظيم رسمي لهم. ويُظهر سلوكهم في التصويت تناغمًا في العديد من القضايا السياسية، إضافة إلى دفاعهم عن مصالح خدمية خاصة بالمتقاعدين العسكريين في أثناء إقرار التشريعات، مثل منحهم امتيازات في قانون الضمان الاجتماعي⁽¹³⁰⁾، وهو ما تكرر في عدة مناسبات تشريعية⁽¹³¹⁾.

الجدير بالملاحظة هو طبيعة المواقع التي يشغلها النواب العسكريون في المكتب الدائم لمجلس النواب، خصوصًا في مرحلة ما بعد الربيع العربي، مقارنة بما قبلها. وباستثناء منصب رئيس المجلس، شهدت أغلب المناصب الأخرى المذكورة زيادة في نسبة حضور النواب العسكريين بعد عام 2011. وقد لوحظت زيادة حضورهم في اللجنة المالية، مقابل تراجعهم في لجنة التوجيه الوطني⁽¹³²⁾. وهذا يجعل دراسة تأثير المتقاعدين العسكريين في هذه النطاقات أمرًا مهمًا.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصائية دقيقة لنسبة تصويت المتقاعدين العسكريين لمصلحة النواب العسكريين، في الفترة 1989-2020، فإن نسبة من يحق لهم الاقتراع من المتقاعدين العسكريين تقارب 5 في المئة من مجموع من يحق لهم الاقتراع في البلاد. وفي مقابل ذلك، تسيطر هذه الشريحة من المجتمع على نحو 18.51 في المئة من تركيبة مجلس النواب، وعلى رئاسة المجلس في ثلث دوراته، ومنصب النائب الأول للرئيس في رُبع دوراته، إضافة إلى رئاسة اللجنة القانونية لنحو 39.4 في المئة من دورات المجلس، ورئاسة لجنة التوجيه الوطني بنسبة 42.4 في المئة من تلك الدورات.

ويؤدّي رئيس مجلس النواب، كما هو معروف، دورًا محوريًا في الحياة النيابية. وتُظهر بيانات الدراسة أن عدد دورات المجلس، بداية من عودة الحياة البرلمانية عام 1989 إلى الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب التاسع عشر في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بلغ 33 دورة نيابية، تناوب عليها عشرة رؤساء، منهم رئيسان من خلفية عسكرية، هما عبد الهادي المجالي (1934-2021)، وأحمد الصفدي⁽¹³³⁾؛ إذ تناوبا على رئاسة المجلس في 11 دورة نيابية، بنسبة الثلث، في حين تناوب على رئاسته ثمانية رؤساء، من خلفيات مدنية، 22 مرة. ونظرًا

128 "الحنيطي يلتقي عدد من أعضاء مجلس النواب من المتقاعدين العسكريين"، **وطنا اليوم الإخباري**، 2021/3/2، شوهد في 2023/12/25، في: <https://cutt.us/AiW7e>

129 "النواب يطعون على أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة"، المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء، شوهد في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/4jkHz5w>

130 "قانون معدّل لقانون الضمان الاجتماعي رقم 11 لسنة 2023"، مركز عدالة للمعلومات القانونية، 2023/4/16، شوهد في 2025/4/22، في: <https://bit.ly/445qvve>

131 صلاح ملكاوي، "مجلس الأعيان: 'عمل الأعيان' تقرّ مُعدّل الضمان الاجتماعي"، **المملكة**، 2023/3/7، شوهد في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/4jH3UQ>

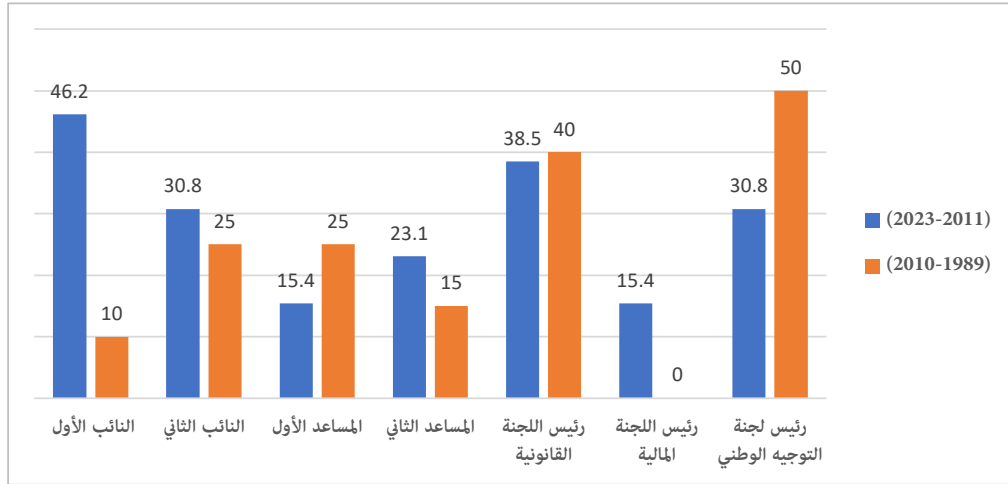
132 تغيير اسم اللجان أكثر من مرة على مدى دورات مجلس النواب.

133 منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية، بالتزامن مع أحداث الربيع العربي عام 2011، وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2022، تناوب خمسة رؤساء على مجلس النواب، في 13 دورة برلمانية، كانت دورتان منها برئاسة أحمد الصفدي، النائب من خلفية عسكرية، بنسبة 15.4 في المئة.

إلى الدور الكبير الذي يؤديه رئيس المجلس، فإن الأخبار تتكرر في كل دورة نيابية بشأن تأثير جهات رسمية سيادية في تحديد شخصية الذي سيتولى هذا المنصب⁽¹³⁴⁾.

الشكل (6)

نسب فوز العسكريين في المناصب النيابية قبل الربيع العربي وبعده



المصدر: من إعداد الباحثين.

يُظهر الشكل (6) الذين شغلوا مناصب المكتب الدائم لمجلس النواب، ورؤساء اللجان القانونية والمالية والتوجيه الوطني (اختيرت هذه اللجان بوصفها الأهم في عمل المجلس) بداية من استئناف الحياة البرلمانية إلى الدورة العادية الثالثة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

ولا تقتصر مكتسبات المتقاعدين العسكريين على وجودهم تحت قبة البرلمان، بل تمتد لتشمل مجالات متعددة. وترصد الدراسة نماذج ملموسة من هذه الامتيازات، من أبرزها تخصيص 3 في المئة من أسهم الشركات التي خضعت للخصخصة لمصلحة منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بمن فيهم المتقاعدون العسكريون، وبيعها بأسعار تفضيلية⁽¹³⁵⁾. وقد أقرت استثناءات، ضمن قانون الضمان الاجتماعي وغيره، منحت المؤمن عليهم من العسكريين - العاملين والمتقاعدين - امتيازات خاصة، على خلاف باقي المؤمن عليهم⁽¹³⁶⁾. وسُمح للمتقاعدين العسكريين بجمع راتب التقاعد مع أي راتب آخر، من الوظائف الحكومية التي يتقلدونها بعد تقاعدهم من الخدمة العسكرية⁽¹³⁷⁾.

134 بسام البدارين، "تنافسات 'رئاسة' مجلس النواب الأردني: متى يصعد 'الدخان الأبيض'؟"، القدس العربي، 2021/11/6، شوهد في 2023/12/25، في: <https://bit.ly/4cHrFzL>

135 "الحكومة تحوّل الأسهم المخصصة للقوات المسلحة في 3 شركات لصندوقها"، الرأي، 2007/1/7، شوهد في 2025/4/10، في: <https://bit.ly/42KSWwB>

136 "الصبيحي: مشروع الضمان المعدّل يعزز حقوق منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية"، وكالة الأنباء الأردنية-بترا، 2019/7/6، شوهد في 2025/4/10، في: <https://bit.ly/4jfr3DX>

137 "جمع رواتب المتقاعدين العسكريين مع أي راتب آخر"، عمون الإخبارية، 2013/2/6، شوهد في 2025/4/10، في: <https://bit.ly/42ntbU9>

وفي عام 2021، أُطلق برنامج "رفاق السلاح"، برعاية ملكية⁽¹³⁸⁾، متضمنًا حزمة كبيرة من المزايا النوعية؛ مثل تخصيص مسارات سريعة في المؤسسات الرسمية والمطار للعسكريين وعائلاتهم، وتوسيع مظلة تسهيلات تمويلية مدعومة حكوميًا. وشمل البرنامج، أيضًا، خصومات تجارية حصرية، وتسهيلات في الحصول على الإسكان العسكري، لتقليل فترات انتظارهم. وتواصلت "المكارم" في عام 2025، حين أقرّ مجلس الوزراء⁽¹³⁹⁾ رفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي إلى 350 دينارًا للمتقاعدين العسكريين، مقارنةً بالحدّ الأدنى للأجور بالنسبة إلى غيرهم (290 دينارًا)، مع إقرار مشاريع لتخصيص أراضٍ زراعية، ودعم الجمعيات التعاونية التي تخدم المتقاعدين العسكريين.

تأتي هذه السياسات ضمن إطار أوسع من الممارسات الزبائنية التي تتجلى في العلاقة بين الدولة والمتقاعدين العسكريين، يُعاد عبرها إنتاج الولاء من خلال شبكات من المنافع والامتيازات؛ فتخصيص الأسهم، والاستثناءات التشريعية، والتسهيلات الاقتصادية والاجتماعية، لا تندرج ضمن منطق الرعاية فحسب، بل تُقرأ أيضًا بوصفها جزءًا من صفقة غير معلنة، تقوم على مبدأ "الولاء مقابل الامتياز". وهنا، يُعاد توظيف المتقاعدين العسكريين - واحتوائهم في بعض الأحيان - لا بصفتهم فاعلين مستقلين في المجال السياسي، بل بوصفهم امتدادًا لمؤسسة الدولة، فيُدمجون في العملية التشريعية والمجال العام، عبر آليات تضمن ضبطهم وتوجيه أدوارهم. وتُسهّم اللقاءات الدورية مع القيادات الأمنية والعسكرية، والبرامج ذات الطابع الرمزي والاقتصادي، في إعادة ترسيخ العلاقة التراتبية ذاتها، ويكون ذلك بصيغة مدنية تعيد إنتاج النفوذ؛ لا عبر السلطة الصلبة، بل عبر شبكة من الامتيازات المشروطة بالولاء والانضباط.

رابعًا: خلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى فهم تأثيرات انخراط المتقاعدين العسكريين في الحياة النيابية في الأردن من خلال بيان سمات المتقاعدين العسكريين، ثم تتبّع دورهم وسلوكهم النيابي الذي تعزّز في مرحلة ما بعد الربيع العربي. وأبرزت حضور المتقاعدين العسكريين طرفًا أصليًا في الحياة السياسية النيابية الأردنية، منذ استئناف الحياة البرلمانية عام 1989؛ إذ تجاوز تمثيلهم النسبي حجم الأصوات التي حصلوا عليها. وتشير النتائج إلى أن الأغلبية العظمى من النواب العسكريين يأتون من القوات المسلحة، مقارنةً بمنتمي الأجهزة الأمنية.

وفي إطار دراسات تقاسم السلطة في العلاقات المدنية - العسكرية عربيًا، تحتاج الدراسة بأن المقاربة التي انتهجتها السلطة في الأردن، من خلال التعامل مع المؤسسات العسكرية والمتقاعدين العسكريين، يمكن أن تندرج ضمن سياسات الاحتواء واستيعاب المعارضة المحتملة⁽¹⁴⁰⁾، بعد احتجاج سابق لقطاع من المتقاعدين العسكريين. وفي مقابل ذلك، استفادت السلطة من حضورهم في تثبيت بعض أدوات الحكم؛ مثل تمرير التعديلات الدستورية، وإقرار سياسات موالية للسلطة، وأقلّ خضوعًا لرقابتها عمومًا. ويزداد دعم النواب العسكريين للسياسات الحكومية، على نحو ملحوظ، إذا ما كان رئيس الوزراء من خلفية عسكرية.

138 "الملك يوجه للمباشرة بتنفيذ برنامج 'رفاق السلاح' لدعم المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى"، الديوان الملكي الهاشمي، 2021/2/15، شوهده في 2025/4/10، في: <https://rhc.jo/ar/g/57507>

139 "مجلس الوزراء يقرر زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى ليصبح أقل راتب تقاعدي 350 دينارًا اعتبارًا من نهاية الشهر الحالي"، رئاسة الوزراء، 2025/2/18، شوهده في 2025/4/10، في: <https://bit.ly/3GIYar3>

ومع ظهور بدايات تبلور تجمّع منظم للنواب العسكريين داخل المجلس، يُمارس هؤلاء سياسات ضغط تُعنى بمصالحهم الاقتصادية والسياسية، على نحو يفتح المجال، وفق تعبير أنور عبد الملك، لإمكانية تشكّل ما يشبه "طائفة ضباط"⁽¹⁴¹⁾، أو ملامح "دولة الضباط"، بتعبير يزيد صايغ⁽¹⁴²⁾، ولا سيما إذا ما تطوّرت أدوات النفوذ والتأثير داخل المجلس.

وتُظهر بيانات الدراسة أنه، على عكس السائد في النظرة إلى المحافظات بوصفها رافعة لإفراز نواب عسكريين في الانتخابات النيابية، كانت العاصمة عمّان عتبة أساسية لوصول هذه الفئة إلى المجلس. ويظهر قصور الأطر التحليلية⁽¹⁴³⁾ التي تختزل الفاعلين السياسيين في الأردن بثنائية الدولة - الإخوان، كما تختزل مراكز قوة النظام في المؤسسات المتمثلة بثنائية هوياتية بين "الشرق أردنيين" و"الأردنيين ذوي الأصول الفلسطينية" على تفسير نموذج الانتخابات السلطوية كإحدى استراتيجيات البقاء؛ إذ ثمة مكونات اجتماعية سياسية يمكن أن يكون لها حضور سياسي دائم، وتكون أكثر تأثيراً أحياناً، خارج تلك الثنائيات التقليدية، وهذا يستدعي توسيع نطاق التحليل، ليشمل فواعل غير تقليدية ضمن معادلة السلطة.

على الرغم من أن بيانات الدراسة لا تسعف الباحثين في إطلاق تعميم عن تموضع الأردن من العلاقات المدنية - العسكرية، بناءً على نموذج كروسان وكوهين⁽¹⁴⁴⁾، فإن النتائج التي تُظهر زيادة في تولي المتقاعدين العسكريين مناصب في الدولة والبرلمان، باعتبارهم جزءاً من النخبة الحاكمة، لا يمكن تجاوزها. وبهذا، تفتح الدراسة أفقاً أكبر لقياس تأثير المتقاعدين العسكريين في السياسات العامة التي لا تقتصر بالضرورة على الأمن والدفاع، وتفتح كذلك مجالاً لمراجعة موقف بوتورف في نموذجها⁽¹⁴⁵⁾ الذي ينفي وصف الجيش بأنه مركز قوة مؤسسي في الأردن، باعتباره فاعلاً غير مستقل عن النظام، وتشير الدراسة إلى إمكانية وجود تأثير مؤسسي غير مباشر عبر نخب الجيش والأمن.

وتبقى المقاربات التي تناولت سياسة الانتخابات في الأردن، مثل "الدمقرطة الدفاعية"⁽¹⁴⁶⁾ و"الريعية التنافسية"⁽¹⁴⁷⁾، اختزالية إلى حد ما؛ فالدمقرطة الدفاعية تُرجع الانفتاح السياسي إلى محددات اقتصادية، متجاهلة أبعداً اجتماعية وسياسية أكثر تركيبياً، وأكثر استثناءً أحياناً، كما هو الشأن في حالة المتقاعدين العسكريين. أما الريعية التنافسية، فتعيد النقاش إلى ثنائية الريع مقابل الولاء، من دون تحليل كافٍ وضبط تحولات هذا النموذج، أو دينامياته المتغيرة في بنية الحكم والقواعد الاجتماعية الداعمة له تاريخياً.

141 Anouar Abdel-Malek, "The Crisis in Nasser's Egypt," *New Left Review*, no. 1\45 (September/ October 1967), p. 73.

142 صايغ، يستخدم يزيد صايغ مصطلح "جمهورية الضباط" في تشريحه للنموذج المصري.

143 Buttorff.

144 Kuehn & Croissant.

145 Buttorff.

146 Robinson, pp. 387-410.

147 Lust, p. 122.

المراجع

العربية

- أوبدة، خديجة. "الانتخابات السلطوية وجماعات المعارضة في العالم العربي". *سياسات عربية*. مج 12، العدد 70 (أيلول/ سبتمبر 2024).
- باراني، زولتان. *الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين*. ترجمة نبيل الخشن. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- بريزات، فارس. "الانتخابات الأردنية: تركيز للسلطة بلا ديمقراطية". *تقييم حالة*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (كانون الثاني/ يناير 2011). في: <https://bit.ly/3GfUUh7>
- بشارة، عزمي. *الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية وفماذج عربية*. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- التل، طارق. "الربيع المبكر في الأردن: تمرد العسكريين المتقاعدين". مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الوسط. *العلاقات المدنية-العسكرية في الدول العربية*. 2015/11/4. في: <https://bit.ly/4cGRuQt>
- الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي*. محمد جمال باروت (محرر). بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- الخليلي، غازي. "الدور السياسي للجيش الأردني 1921-1973". *شؤون فلسطينية*. العدد 33 (1974).
- رشيد، نذير. *مذكراتي حساب السرايا وحساب القرايا*. ط 5. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2015.
- زعتر، أكرم. *يوميات أكرم زعتر: سنوات الأزمة 1967-1970*. سلسلة ذاكرة فلسطين. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- الساطي، نوزاد. *زيد بن شاكر من السلاح إلى الانفتاح*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2019.
- صايغ، يزيد. "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر". *أوراق كارنيغي*. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. آب/ أغسطس 2012.
- عبيدات، سفيان. "قراءة في التعديلات الدستورية الأردنية 2016: مزيد من الاستئثار بالسلطة". *تقييم حالة*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2016/6/21. في: <https://bit.ly/4ixexyt>
- عوض، طالب. *التحولات الديمقراطية في الأردن 1989-1999*. رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.
- غماري، طيبي. *الجندي والدولة والثورات العربية*. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.
- الفلاحات، سالم. *الربيع الأردني خلال عامي (2011-2012)*. ج 1. عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2013.

القاضي، عادل تركي. "الاحتجاجات الشعبية والإصلاح السياسي في الأردن: (2011-2014)". المنارة. مج 21، العدد 3 (أيلول/ سبتمبر 2015).

"قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي رقم 11 لسنة 2023". مركز عدالة للمعلومات القانونية. 2023/4/16. <https://bit.ly/445qvve> في:

الكتوت، فهمي. الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن أسباب ونتائج. عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2020. الكرد، دانا. ولؤي علي. "تقييم قوة المجالس التشريعية في ثلاث دول عربية وتصور الرأي العام العربي لها: حالات الأردن والكويت والمغرب". سياسات عربية. مج 7، العدد 38 (أيار/ مايو 2019). ماضي، عبد الفتاح. الديمقراطية والبنديقية: العلاقات المدنية - العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

محافظ، علي. الديمقراطية المقيّدة-حالة الأردن: 1989-1999. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001. _____ . المعارضة السياسية الأردنية في مئة عام 1921-2021. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021.

مركز الدراسات الاستراتيجية. الجامعة الأردنية. نتائج استطلاع الرأي العام: حكومة الدكتور بشر الخصاونة بعد مرور عامين ونصف على تشكيلها. استطلاع للرأي العام. عمان: أيار/ مايو 2023. في: <https://bit.ly/3Y5Xz2T>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. المؤشر العربي 2022. برنامج قياس الرأي العام العربي. الدوحة: كانون الأول/ ديسمبر 2022. في: <https://bit.ly/3GkBIUH>

مركز القدس للدراسات السياسية. استطلاع الرأي العام: نظرة إلى البرلمان وقانون الانتخابات. استطلاع الرأي العام (2009).

مسعد، جوزيف. آثار استعمارية: تشكيل الهوية الوطنية في الأردن. ترجمة شكري مجاهد. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2018.

الأجنبية

Abdel-Malek, Anouar. "The Crises in Nasser's Egypt." *New Left Review*. no. 1\45 (September/Sep/ October 1967).

Avant, Deborah D. *Political Institutions and Military Change: Lessons from Peripheral Wars*. New York: Cornell University Press, 2019.

Barany, Zoltan. "Unrest and State Response in Arab Monarchies." *Mediterranean Quarterly*. vol. 24, no. 2 (Spring 2013).

Baylouny, Anne Marie. "Militarizing Welfare: Neo-Liberalism and Jordanian Policy." *The Middle East Journal*. vol. 62, no. 2 (Spring 2008).

- Brooks, Risa A. "Integrating the Civil–Military Relations Subfield." *Annual Review of Political Science*. vol. 22, no. 1 (May 2019).
- Buttorff, Gail J. *Authoritarian Elections and Opposition Groups in the Arab World*. London: Palgrave Macmillan, 2019.
- Ezrow, Natasha M. & Erica Frantz. *Dictators and Dictatorships: Understanding Authoritarian Regimes and their Leaders*. New York: The Continuum International Publishing Group, 2011.
- Feaver, Peter D. & Richard H. Kohn (eds.). *Soldiers and Civilians: The Civil-Military Gap and American National Security*. 2nd ed. Cambridge, Mass: MIT Press, 2001.
- Finer, Samuel Edward. "The Man on Horseback-1974." *Armed Forces & Society*. vol. 1, no. 1 (1974).
- Gandhi, Jennifer. "Coordination Among Opposition Parties in Authoritarian Elections," a Paper Prepared for Presentation at the Conference Dictatorships: Their Governance and Social Consequences, Princeton University, April 25-26, 2008.
- Geddes, Barbara. Joseph George Wright & Erica Frantz. *How Dictatorships Work: Power, Personalization, and Collapse*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.
- Greitens, Sheena Chestnut. *Dictators and their Secret Police: Coercive Institutions and State Violence*. Cambridge: Cambridge University Press, 2016.
- Heacock, Roger (ed.). *Temps et espaces en Palestine: Flux et résistances identitaires*. Beirut: Presses de l'Ifpo, 2008.
- Joffe, George & Alvaro Vasconcelos (eds.). *The Barcelona Process: Building a Euro-Mediterranean Regional Community*. London: Frank Cass & Co., 2000.
- Kriner, Douglas L. *After the Rubicon: Congress, Presidents, and the Politics of Waging War*. Chicago: University of Chicago Press, 2010.
- Kuehn, David & Aurel Croissant. *Routes to Reform: Civil-Military Relations and Democracy in the Third Wave*. Oxford: Oxford University Press, 2023.
- Lucas, Russell E. "Deliberalization in Jordan." *Journal of Democracy*. vol. 14, no. 1 (January 2003).
 ———. *Institutions and the Politics of Survival in Jordan: Domestic Responses to External Challenges, 1988-2001*. New York: State University of New York Press, 2005.
- Lust, Ellen. "Competitive Clientelism in the Middle East." *Journal of Democracy*. vol. 20, no. 3 (July 2009).
- Lust-Okar, Ellen & Zerhouni Saloua (eds.). *Political Participation in the Middle East*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2008.

- _____. "Elections under Authoritarianism: Preliminary Lessons from Jordan." *Democratization*. vol. 13, no. 3 (January 2006).
- Mäkelä, Juha. "Security Elites in Egypt and Jordan after the Arab Spring: A Case Study on Securocracies' Role on National Security, Domestic Power Politics, Regional Order and Middle Eastern Alliance Making between 2011 and 2021." PhD. Dissertation. National Defence University. Helsinki. *Research Publications*. no. 51 (Helsinki 2023).
- Meng, Anne. Jack Paine & Robert Powell. "Authoritarian Power Sharing: Concepts, Mechanisms, and Strategies." *Annual Review of Political Science*. vol. 26, no. 1 (June 2023).
- Moore, Pete W. "A Political-Economic History of Jordan's General Intelligence Directorate: Authoritarian State-Building and Fiscal Crisis." *The Middle East Journal*. vol. 73, no. 2 (2019).
- Nielsen, Suzanne C. & Don M. Snider (eds.). *American Civil-Military Relations: The Soldier and the State in a New Era*. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2009.
- Robinson, G. E. "Defensive Democratization in Jordan." *International Journal of Middle East Studies*. vol. 30, no. 3 (August 1998).
- Ryan, Curtis R. *Jordan and the Arab Uprisings: Regime Survival and Politics Beyond the State*. Columbia: Columbia University Press, 2018.
- Tell, Tariq. *The Social and Economic Origins of Monarchy in Jordan*. New York: Palgrave MacMillan, 2013.
- Yom, Sean & Pete Moore. "The Fortress State: Extreme Militarization in Jordan." *Middle East Law and Governance*. vol. 16, no. 3 (2024).